

الصّفات الإلهيّة الفعليّة بين النّفي والإثبات

دراسةٌ عقديّةٌ

د. أحلام محمد حسين حكمي

أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة جازان

ملخص البحث

اختلفَ السَّلفُ والْخَلَفُ في صَفَاتَ اللهَ الفَعليَّةِ؛ بين مُثْبِتٍ وَنَافٍ.

فأثبتَ السَّلفُ لله كُلَّ صِفَاتِ الكمَالِ، بحيثُ لا يكونُ هُناكَ كمالٌ مُجرَّدٌ عَن النَّقْصِ إلا وهو مُتَّصِفٌ به، وَمُنَزَّهٌ عن الاتِّصافِ بِضِدِّهِ، ويرون: أنَّه قَدْ يُوصَفُ غَيْرُ الله مَن البَشَرِ بالصِّفَاتِ التي يُوصَفُ الله بها؛ مثلُ: الفَرَحِ والغَضَبِ والرِّضَا ونحوِها، ولكنَّ هذا الاشتراكَ في الاسْمِ لا يُوجِبُ مُمَاثَلةَ المخلوقين لله فيما دلَّتْ عليه هذه الأسماءُ؛ لأنَّ كُلَّ ما ثَبَتَ لله تعالى مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ لا يُماثِلُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ، ولا يُماثِلُهُ شيءٌ، فَصِفَاتُهُ التي يتَّصِفُ بِهَا لا يُشارِكُهُ فيها أَحَدٌ مِن الْبَشَرِ؛ لأنَّ الصِّفاتِ التي يُوصَفُ بها اللهُ ويُوصَفُ بِهَا البَشَرُ، إِنَّما يُوصَفُ الله بِهَا وَصْفًا يَلِيْقُ بِذَاتِهِ تَعَالَى،ويُوْصَفُ بِهَا البَشَرُ وَصْفًا يتناسَبُ مَعَ عَجْزِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، فالاشْتِرَاكُ إِنَّما هُو فِي مَفْهُومِ الاسْمِ الكُلِّيِّ، وذلك إذا أُخِذَ الاسمُ مُطلقًا غيرَ مُضَافٍ، فإذا أُضيفَ صَارَ مُخْتَصًّا لا يقبلُ الشِّركةَ. هذا موقفُ السَّلَفُ مِن الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ .

أَمَّا موقفُ الْخَلَفِ مِنْ هَذِه الصِّفَاتِ فهُو الإنْكَارُ لَهَا وَعَدَمُ إِثْبَاتِهَا للهِ تعالى، والدَّافِعُ لَهُمْ إلى القَوْلِ بذلك: أَنَّهُمْ تَصَوَّرُوا ـ تَصَوُّرًا خاطِئًا ـ أنَّ وَصْفَ اللهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مُشابَهَتُه لِخَلْقِهِ، وَمُمَاثَلَتُهُ لَهُمْ، وَهَذِهِ أُمُورٌ يَجِبُ تَنْزِيْهُ اللهِ عَنْهَا.

والذي أَوْقَعَهُمْ في هَذَا التَّصَوُّرِ الخاطِئ: أَنَّهُمْ خاضُوا فِي معرفةِ كُنْهِ هَذِه الصِّفَاتِ، ومِنْ ثَمَّ لَجَأُوا إلى تأويلِ النُّصُوصِ ـ التي تثبتها لله تعالى ـ تأويلاً يخرجُها عن معناها الحقيقي التي سِيْقَتْ من أجلِهِ، مُخالفين بذلك منهج

السَّلفِ الذي يتلخَّصُ في إثباتِ الصِّفَاتِ الفعليَّةِ لله دون الخَوْضِ في معرفةِ حقيقتها، فمعناها مُعروفٌ، وكيفيتها التي هي عليها مجهولةٌ، والإيمانُ بثبوتِهَا للهِ واجبٌ، والسُّؤالُ عن كيفيتها بِدْعةٌ.

Abstract of the research entitled: 'The Divine Functional Attributes between Affirmation and Negation A Creedal Study'

Have differed predecessors and successors about the attributes of Allah regarding His actions; between affirming and Negating, so as the predecessors (Salaf), they affirmed all the attributes of perfection for Allah, so that there is no perfection, pure from deficiency, but Him is characterized by, and is free from being attributed to its opposite, and they believe that: the other creatures like Human would be described by some attributes, which are attributed to God; such as being happy with, Angry upon, pleased with, and the like, but this verbal sharing in the names does not necessitate creatures' similarity to God in the meaning of these names; because all that is proven to Allah as the qualities of perfection is not similar to that of His creation, and nothing can match Him, so His qualities, which He is characterized by, are not shared by one of the humans; because the qualities that described to God and humans vary in its way of description; so God's is a description befitting alone the Almighty, and the human's is a description commensurate with their inability and weakness, then sharing is a conceptual generalization of the name, and so if you take the name generally out of the context, If with context it becomes a special, does not accept sharing with anyone but who is conjoined within the context.

As for the attitude of the successors towards these kind of attributes, so they deny it and negate to be prove to God Almighty, and the motivation for them to say so: they thought, by misconception, that the description of God by these qualities means to make similarity to his creation, and identification with them, and these things God must be pure

from. And what has thrown them down to this misconception: that they attempted to know the very reality of these attributes, and then moved to the interpretation of the texts which contained these attributes for God Almighty, in a way that takes the texts away from the very meaning which were given for, thus violating the method of the ancestors (salaf), which is, briefly, to affirm the functional qualities of God as these are, without attempting to know its core reality, for its meaning is known, as for its essential situation, it is unknown for us, the faith upon its affirmation for God of obligatory, and asking about its essential situation of heresy..

المُقَدِّمَـةُ

الحمدُ لله ربِّ العَالمين، الذي أَنْزَلَ القُرآنَ لِيكُونَ دُستورًا لنا، وَمِنْهَاجًا نَسيرُ عليه في دُرُوبِ حَيَاتِنَا، مَنْ اِهْتَدَى بِهَدْيِهِ فَازَ في دُنياهُ وسَعِدَ في أُخْرَاهُ، ومَنْ حَادَ عَنْ نَهْجِهِ ضَلَّ في دُنْيَاهُ وَشَقِيَ في أُخْرَاهُ، ومَنْ كَانَ في هَذِهِ أَعْمَى فهو في الآخِرَةِ أعمى وأضلُّ سبيلاً، وأشهد أن لا إلهَ إلاَّ الله وحْدَه لا شريكَ له، ولا صاحبة له، ولا ولدَ له، ولا والدَ له، ولا كفْء له، الَّذي هو كما أثْنى على نفسِه وفوق ما يُثْنِي عليه أحدٌ من جميع بريَّاته.

وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسوله، وأمينه على وحْيه، وخيرته من بريَّاته، وسفيره بيْنه وبين عباده، وحجَّته على خلقه، أرْسلَه بالهدى ودين الحق بين يدَي السَّاعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه، وسراجًا منيرًا، فصلَّى الله وملائكتُه وأنبياؤُه ورسله وجميع خلقه عليه كما عرَّفنا بالله، وهدانا إليْه وسلَّم تسليمًا كثيراً.

أَمَّا بَعْـدُ:

فَقَدْ اختلفَ السَّلفُ والْخَلَفُ في صِفَاتِ اللهِ الفِعليَّةِ؛ بين مُثْبِتٍ وَنَافٍ. فأثبتَ السَّلفُ لله كُلَّ صِفَاتِ الكمَالِ، بحيثُ لا يكونُ هُناكَ كمالٌ مُجرَّدٌ عَن النَّقْصِ إلا وهو مُتَّصِفٌ به، وَمُنَزَّهٌ عن الاتِّصافِ بِضِدِّهِ، ويرون: أنَّه قَدْ يُوصَفُ غَيْرُ الله مَن البَشَرِ بالصِّفَاتِ التي يُوصَفُ الله بها؛ مثلُ: الفَرَحِ والغَضَبِ والرِّضَا ونحوِها، ولكنَّ هذا الاشتراكَ في الاسْمِ لا يُوجِبُ مُمَاثَلَةَ المخلوقين لله فيما دلَّتْ عليه هذه الأسماءُ؛ لأنَّ كُلَّ ما ثَبَتَ لله تعالى مِنْ

صِفَاتِ الكَمَالِ لا يُماثِلُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ، ولا يُماثِلُهُ شيءٌ، فَصِفَاتُهُ التي يتَّصِفُ بِهَا لا يُشارِكُهُ فيها أَحَدٌ مِن الْبَشَرِ؛ لأنَّ الصِّفاتِ التي يُوصَفُ بها اللهُ ويُوصَفُ بِهَا البَشَرُ، إِنَّما يُوصَفُ الله بِهَا وَصْفًا يَلِيْقُ بِذَاتِهِ تَعالَى، وَيُوْصَفُ بِهَا البَشَرُ وَصْفًا يتناسَبُ مَعَ عَجْزِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، فالاشْتِرَاكُ إِنَّما هُو فِي مَفْهُومِ الاسْمِ الكُلِّيِّ، وذلك إذا أُخِذَ الاسمُ مُطلقًا غيرَ مُضَافٍ، فإذا أُضِيفَ صَارَ مُخْتَصًّا لا يقبلُ الشِّركةَ. فإِذَا قِيْلَ: رَحمةُ اللهِ، أو رِضَا الله، أو مَحبَّةُ اللهِ، أو غَضَبُ اللهِ، ونحو ذلك مِنْ صِفَاتِ الأَفْعَالِ، كانَ الْمُرَادُ: صِفَتَه الْخَاصَّةَ به والتي تليقُ بجلالِهِ.

وإذا كانَ رسولُ الله ﷺ قَدْ وَصَفَ الله بأنَّهُ ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا ويدنُو من الحُجَّاجِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وبأنَّه يضحكُ ويعجبُ، وغير ذلك من صفاتِ الفِعْلِ التي جاءتْ بِهَا النُّصُوصُ الصَّحِيْحَةُ، فيجبُ أَنْ يُحملَ ذلك كُلُّه على حقيقتِهِ دُوْنَ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ التَّمَاثُلُ بينَ اللهِ وبَيْنَ خَلْقِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ حقائِقَهَا بالنِّسبةِ لله ﷻ غيرُ حقائِقِها بالنِّسبةِ للمَخْلُوقين، فَحُبُّهُ لَيْسَ كَحُبِّهِمْ ورضاه ليس كرضاهم؛ لأنَّ الاشتراكَ في الأسماءِ لا يقتضي تَماثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ، وهذا موقفُ السَّلَفُ مِن الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ. أَمَّا موقفُ الْخَلَفِ مِنْ هَذِه الصِّفَاتِ فَهُو الإنْكَارُ لَهَا وَعَدَمُ إِثْبَاتِهَا للهِ تعالى، والدَّافِعُ لَهُمْ إلى القَوْلِ بذلك: أَنَّهُمْ تَصَوَّرُوا ـ تَصَوُّرًا خَاطِئًا ـ أَنَّ وَصْفَ اللهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مُشابَهَتِهِ لِخَلْقِهِ، وَمُمَاثَلَتُهُ لَهُمْ، وَهَذِهِ أُمُورٌ يَجِبُ تَنْزِيْهُ اللهِ عَنْهَا. والذي أَوْقَعَهُمْ في هَذَا التَّصَوُّرِ الخاطِئ: أَنَّهُمْ خاضُوا فِي معرفةِ كُنْهِ هَذِه الصِّفَاتِ، ومِنْ ثَمَّ لجؤوا إلى تأويلِ النُّصُوصِ ـ التي تثبتها لله تعالى ـ تأويلاً يخرجُها عن معناها الحقيقي التي سِيْقَتْ من أجلِهِ، مُخالفين بذلك

منهجَ السَّلفِ الذي يتلخَّصُ في إثباتِ الصِّفَاتِ الفعليَّةِ لله دون الخَوْضِ في معرفةِ حقيقتها، فمعناها مُعروفٌ، وكيفيتها التي هي عليها مجهولةٌ، والإيمانُ بثبوتِهَا للهِ واجبٌ، والسُّؤالُ عن كيفيتها بِدْعةٌ. وفي هذا البحثِ الذي سَمَيْتُه: «**الصِّفَاتُ الإِلَهِيَّةُ الْفِعْلِيَّةُ بَيْنَ النَّفْي والإِثْبَاتِ**» تناولتُ: رأيَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ، وأَقْسَامَ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، كما تناولتُ أَدِلَّةَ السَّلَفِ عَلَى إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ للهِ تعالى، وَشُبُهَاتِ الْمُنْكِرِينَ لِتِلْكَ الصِّفَاتِ، مُبَيِّنَةً ما استندُوا إليه، ومُوضِّحةً ضَعْفَ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ؛ وأَنَّها لا تَرْقَى إلى مَقَامِ الاسْتِدْلالِ. والله أسأل أن يؤتينا الحكمة، ويجعلنا من الذين يفقهون كتاب ربهم، ويهتدون بهديه، إنَّه وليُّ ذلك والقَادرُ عليه.

أهميَّةُ الموضُوعِ وأسبابُ اختياره:

إذا كانتْ قِيمةُ الشَّيءِ رهينةً بمقدارِ نفْعه، فإنَّ البحْثَ في الصِّفاتِ الإلهيَّةِ - عامة - أَقْيَمُ ما يمكن أن يتناولَه باحِث ببحْثٍ؛ من حيثُ كان البحثُ فيها أنفعَ شيءٍ للعِبادِ، الذين حدَّد الله تعالى غايةَ خلْقِه إيَّاهم بعبادتهم إيَّاه، ومعرفة المعبود شرْط في صحَّة العبادة، وفي قوَّة العبادة كذلك، فمعرفةُ الصِّفات الإلهية خيرُ وسيلة لخيرِ غاية. فضلاً عن كون هذا الوجهِ في دراسةِ الصفات الإلهية وجهًا جديدًا رائدًا، وجهًا يكشف عن العَلاقة الحقَّة بيْن الخالقِ والمخلوقاتِ، تلك العلاقة تتمثَّل في الإظهارِ والاقتضاءِ، فكلُّ ما خلَقَ اللهُ تعالى مُظهِرٌ لأسمائه وصفاته، وأسماؤُه وصفاته مقتضيةٌ لآثارٍ، هي الخلْق كله معنًى ومادة، فبالأسماءِ والصِّفاتِ الإلهيَّةِ يُفسَّر خلْق الأشياء والمعاني على الحال التي هي عليها.

أهمُّ الدِّراساتِ السَّابقة:

- كتاب «الصِّفَاتُ الإِلَهِيَّةُ الْفِعْلِيَّةُ بَيْنَ النَّفْي وَالإِثْبَاتِ»، لأحمد عبد الرحمن الشريف، د. ن القاهرة ٢٠٠٣م، ولم أقف عليه.

- الصِّفاتُ الفعلية لله – سبحانه – عرض ودراسة، للباحث عبد الله القحطاني، رسالة دكتوراه جامعة الإمام، ولم يتيسَّر لي الوقوف عليها.

منهجُ الدِّراسة:

سأتَّبعُ بإذن الله تعالى خلال هذه الدراسة **المنهج الاستقرائي**، الذي يتضمَّن التحليلَ والتركيب؛ إذ كان المصدرُ الذي أعتمد عليه القرآنَ والسُّنة وما استُقِي منهما، وشأن كلِّ ما كان راجعًا إلى النصوص في البحْث أن يكون منهجُه التحليلَ والتركيب، وسأحاول عرض الآراء دون وقفٍ على مذهبٍ بعينه أو عالمٍ دون غيره، بيد أنِّي سأركِّز اهتمامي بعرضِ آراءِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

خُطَّةُ البَحث:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: رَأْيُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: أَقْسَامُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: النَّوعُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: شُبَهُ الْمُنْكِرِيْنَ لِلصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ
رَأْيُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ

قَبْلَ الحديثِ عَنْ رأيِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ في الصِّفَاتِ، وبيانِ طريقَتِهِمْ ومَنْهَجِهِمْ في تَوحيدِ الصِّفَاتِ يلزمنا التَّعرُّفُ على معنى توحيدِ الصِّفاتِ.

- **تَوْحِيْدُ الصِّفَاتِ:** «هو اعتقادُ انفرادِ اللهِ تعالَى بالكمَالِ الْمُطْلَقِ من جميعِ الوُجُوهِ، واتِّصافِهِ بصِفَاتِ الجَلالِ والعَظَمَةِ، وذلك بإثباتِ ما أثبته لنفسِهِ، أو أثبته له رسولُهُ ﷺ من صفاتِ الكَمَالِ الوَارِدَةِ في كتابِ الله وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، ونفيِ ما نَفَاهُ عن نفسه، أو نفاه عنه رسولُه ﷺ من صفاتِ النَّقْصِ، من غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ومن غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ»(١).

ويعرضُ ابنُ تيميةَ رأيَ أهلِ السُّنةِ والجماعَةِ فِي الصِّفاتِ فيقولُ: «فَمَذْهَبُ السَّلَفِ ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ ـ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا؛ لأَنَّ الْكَلامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَنْ الْكَلامِ فِي الذَّاتِ، وَإِثْبَاتُ الذَّاتِ إِثْبَاتُ وُجُودٍ؛ لا إِثْبَاتُ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ. وَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ كُلُّهُمْ»(٢).

ويتحدَّثُ في موضعٍ آخر، مُبيِّنًا مذهبَ السَّلفِ في الصِّفاتِ فيقولُ: «فَالأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ فَيُثْبِتُ لله مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ». ثم

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ١٢٩).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٦، ٧).

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلا تَمْثِيلٍ وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلا تَعْطِيلٍ. وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إلْحَادٍ: لا فِي أَسْمَائِهِ وَلا فِي آيَاتِهِ، فَإِنَّ الله تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

فطريقةُ أهلِ السُّنةِ والجماعَةِ تَتَضَمَّنُ إثْبَاتَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، إثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهٍ وَتَنْزِيهًا بِلا تَعْطِيلٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رَدٌّ لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ لِلإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ»(١).

وَيُبَيِّنُ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ القَوَادِحَ التي تقدحُ في توحيدِ الصِّفَاتِ فيقولُ: «إنَّ منها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدَّسُ من النَّقَائِصِ كقولِ أخبثِ اليهودِ: إنَّ الله فقيرٌ، وقولهم: إنَّه استراحَ بعد أن خلق خلقه، وقولهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. ومن هذه القوادح: تشبيه صفاته بصفات خلقه، تعالى الله عمَّا يقول المُشبِّهون علوًّا كبيرًا»(٢).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣، ٤).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٦٩، ١٧٠).

طَرِيقَةُ السَّلَفِ فِي تَوحِيدِ الصِّفَاتِ:

يقومُ هذا النَّوعُ من التَّوحيدِ على عِدَّةِ أُسُسٍ:

الأساسُ الأَوَّلُ: أنَّ أسماءَ الله تعالى وصفاتِهِ كُلَّها توقيفيَّةٌ لا يجوزُ إطلاقُ شيءٍ منها على الله في الإثباتِ أو النَّفي إلا بإذن من الشَّرع، فلا نُثبتُ لله تعالى من الأسماءِ والصِّفاتِ إلا ما أثبته هو لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ ولا نَنْفِي عنه كذلك من الأسماء والصِّفاتِ إلا ما نفاه هو عن نفسه أو نفاه عنه رسول الله ﷺ، وما لم يُصرِّحْ الشَّرعُ بإثباته ولا بنفيه يجبُ التَّوقُّفُ فيه حتى يعلم ما يُرادُ به، فإنْ أُريدَ به معنى صحيحٌ موافقٌ لِمَا جاء به النَّصُّ قُبِلَ وإلا وجب رَدُّهُ؛ وذلك لأنَّ الإيمانَ بصفاتِهِ وأسمائِهِ من الإيمانِ بالغيبِ، ولا يُمكنُ معرفةُ الغيبِ إلا عن طريقِ الرُّسُلِ الذين يُبلِّغُون وحي الله، ولا سبيلَ إلا إدراكها بالعقل وحده، وإِنَّما كُلُّ وظيفةِ العَقْلِ في ذلك أَنْ يَفْهَمَ ما تضمَّنته النُّصُوصُ من معاني أسماءِ الرَّبِّ وصفاته.

وإذا كان معلومًا: أنَّ الله ﷻ أعلم بنفسه من خلقه، وأصدق قيلاً وأهدى سبيلاً، وأنَّ رسوله المبلغ عنه أعلم به كذلك، وأحرصهم على هداية الخلق إليه، فلا يجوزُ التَّعويلُ في هذا الباب على غير الكتاب والسنة وحدهما؛ فإنَّ الله ﷻ لم يكلنا في معرفة شيء من أسمائه وصفاته إلى شيء وراء ما دلَّ عليه ظاهرُ الكتاب والسنة، فمَنْ عوَّل في شيءٍ من ذلك على قضيةِ عقلٍ أو استحسانٍ برأيٍ أو دعوةِ إلهامٍ أو كشفٍ أو غير ذلك، فقد قال على الله بغير علمٍ وضلَّ عن سواء السبيل.

الأساس الثاني: أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ لله يكون على وجهِ التَّفصيلِ، أمَّا النَّفي

فإنَّه يكون على وجهِ الإجمالِ. والـمُرادُ بالتَّفصيلِ: التَّعيين والتخَّصيص، وذلك بذكر الصِّفاتِ مُعيَّنة منصوصًا عليها لا مجملة في لفظ عام. ومن الأدلة القرآنية على الإثبات المفصل قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤].

وَالْمُتتبِّعُ لِصِفَاتِ النَّفْي التي وردتْ في الكتَابِ وَالسُّنَّةِ يجدُها مُجملةً في أغلبِ أحوالِها، لا يقصدُ بِهَا إلا نفي الْمِثْلِ والشَّبِيْهِ عنه سبحانه، كقوله تعالى ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]؛ أي: مُساميًا يُساميه، أو نظيرًا يستحقُّ مِثْلَ اسمه، وكقوله تعالى: تَعَالَى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، وكقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

الأساسُ الثَّالِثُ: أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ لله إثباتُ وُجودٍ معلومِ المعنى مجهولِ الكيفيَّةِ. سُئِلَ الإمامُ مالكُ عن قولِ الله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواءُ معلومٌ والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدعةٌ. فبيَّن أنَّ الاستواءَ معلومُ المعنى، مجهولُ الكيفيَّةِ، وهكذا بقيةُ الصِّفاتِ، يُقالُ فيها ما قِيْلَ في الاستواءِ.

الأساسُ الرَّابع: أنَّ صفاته سبحانه صفاتُ كمالٍ كُلُّها، فهو موصوفٌ بصفاتِ الكَمَالِ التي لا غايةٌ وراءَها، بريءٌ من صفاتِ النَّقصِ والاحتياجِ والحُدُوثِ، والواجبُ أنْ يُثبتَ له سبحانه أقصى ما يُمكنُ مِنْ الأكمليَّةِ، بحيثُ لا يكونُ هناك كمالٌ عارٍ عن النَّقصِ إلا وهو ثابتٌ له يستحقُّه بكمالِ

ذاتِهِ، ويتنزَّهُ عن الاتِّصافِ بِضِدِّهِ.

وضابطُ ذلك: أنَّ كُلَّ كمالٍ ثبتَ للمخلوقِ وأمكنَ أنْ يتَّصِفَ به الخالقُ كانَ الخالقُ أَوْلَى به، وكُلَّ نقصٍ تنزَّهَ عنه المخلوقُ، فالخالقُ أَوْلَى بالتنزُّهِ عنه. ولكن ينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ الكمَالَ لا يكونُ إلا أمرًا وجوديًا، أمَّا الأمورُ السَّلبيَّةُ أو العدميَّةُ فلا تكونُ كمالاً إلا إذا تضمَّنت أمرًا وجوديًا؛ فإنَّ العَدَمَ الْمَحْضَ ليس بشيءٍ أصلاً فضلاً عن أنْ يكونَ كمالاً، ولهذا لم يردْ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ صفةُ سلبٍ إلا وهي مُتضمِّنةٌ إثباتَ ما يُضادُّها من الكمالِ. فنفيُ العَجْزِ في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] مُتضمِّنٌ لإثباتِ كمالِ قُدْرَتِهِ.

ونفيُ السِّنَةِ والنَّوْمِ في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[البقرة: ٢٥٥] مُتضمِّنٌ لإثباتِ كمالِ حياتِهِ وقيوميَّتِهِ. ونفيُ الشَّريكِ والصَّاحبةِ والولدِ مُتضمِّنٌ لإثبات غِناهُ وعظمتِهِ.

الأساسُ الخامسُ: أنَّ كُلَّ ما يثبت لله من الصفات لا يماثلُ شيئًا من خلقه، ولا يُماثله شيءٌ، بل كُلُّ ما ثبتَ من صفات الكمال التي وردت بها النُّصوصُ الصَّرِيْحَةُ من الكتابِ والسُّنَّةِ فهو مُختصٌّ به؛ لا يُشاركه فيه أحدٌ من خلقه. وليس معنى ذلك أنَّ ما يُطلق على الله أو على صفاته من أسماءٍ لا يُسمَّى به غيره، فقد يكون الاسمُ مُشتركًا بينه وبين غيره، أو بين صفته وصفة غيره، ولكنّ هذا الاشتراكَ في الاسمِ لا يُوجبُ مُماثلةَ المخلوقين له فيما دلَّت عليه الأسماءُ. فتسميته تعالى عَالِمًا، وتسميةُ العبدِ عالِمًا لا يُوجبُ مُماثلةَ عِلْمِ الله لعلمِ العبدِ، وكذا تسميته مُريدًا وحيًا وسميعًا وبصيرًا

ومُتكلِّمًا إلى غير ذلك من الأسماء التي قد تُطلقُ على المخلوقين لا يُوجبُ أن تكون إرادتهم كإرادته ولا حياتهم كحياته، ولا سمعهم كسمعه... الخ.

ذلك لأنَّ ما يُوصفُ الله ﷻ به، ويُوصفُ به العباد إنَّما يُوصفُ الله به على ما يليق به؛ ويُوصفُ العبادُ على ما يليقُ بهم، فالاشتراكُ إنَّما هو في مفهومِ الاسمِ الكُلِّيِّ، وذلك إذا أخذ الاسم مُطلقًا غير مُضافٍ، فإذا أُضِيفُ صار مُختصًا لا يقبل الشَّركةَ. فإذا قيل: عِلْمُ الله، وقُدرةُ الله، وإرادةُ الله، ونحو ذلك، كان الْمُرَادُ: صفته الخاصة به التي لا يُشاركه فيها المخلوق.

وإذا قيل: عِلْمُ العَبْدِ وقدرتُه وإرادتُه، ونحو ذلك، كان الْمُرادُ: صفته الخاصة به التي يتنزَّه عنها الخالقُ جلَّ جلاله. وإذا فُهِمَ هذا الأساسُ الخامسُ على هذا الوَجْهِ لم يَكُنْ هناك مُوجبٌ أصلاً لنفي بعضِ الصِّفاتِ الثَّابتةِ بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ بِحُجَّةِ أنَّ إثباتها يُوهِمُ الْمُماثلةَ بين الله وبين خلقه؛ وذلك لأنَّها إنْ أُطلقتْ على الله تعالى حُمِلَتْ على ما يليقُ به، مِمَّا لا يُماثلُ صفةَ المخلوقِ، وإذا أُطلقتْ على المخلوقِ حُمِلتْ على الذي يليقُ به مِمَّا لا يُماثلُ الخالقَ، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى التَّعسُّفِ في تأويلِ هذه النُّصُوصِ، وصرفِها عن مَعانيها الْمُتبادرةِ منها.

فإذا كان الله وصف نفسه مثلاً بالاستواءِ على العرشِ، وبالمجيء يوم القيامة، وبأنَّ له وجهًا ويدين وعينين، وبأنَّه يُحبُّ ويرضى ويكرهُ، ويسخطُ ويرحمُ ويغضبُ. وإذا كان قد وصفه رسوله ﷺ بأنَّه ينزل إلى السَّماء الدنيا، ويدنو من الحجاج عشية عرفة، وبأنَّه يضحك ويعجب وغير ذلك مِّما جاءت به النُّصوص الصحيحة من صفات الذات وصفات الفعل، فيجب أن

يحمل ذلك كله على حقيقته دون أن يفهم منه التماثل بين الله وبين خلقه في شيء من هذه الصفات، فإنَّ حقائقها بالنسبة لله ﷻ غير حقائقها بالنسبة للمخلوقين، فالاستواءُ ليس كاستوائهم، ولا مجيئه كمجيئهم، ولا يده كيدهم ولا حبه ورضاه كحبهم ورضاهم، فإنَّ الاشتراكَ في الأسماء لا يقتضي تماثل المسميات.

المَبْحَثُ الثَّاني

أَقْسَامُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ

تنقسمُ الصِّفاتُ الإلهيَّةُ إلى قسمين: صفاتٍ سلبيَّةٍ، وصفاتٍ ثُبوتيَّةٍ:

١ـ **الصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ**: حصرَ الأشاعرةُ الصِّفاتِ السلبيَّةَ في خمسِ صِفَاتٍ هي: الْقِدَمُ، والبقاءُ، والْمُخالفةُ والحَوادِثُ، والوحدانيَّةُ، والقيام بالنَّفسِ الذي يعنون به الاستغناءَ عن المخصَّصِ والمحلِّ[1]. وضابطُ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ عندهم هي الصِّفةُ التي لا تدلُّ بِدلالةِ الْمُطابقةِ على معنى وُجودٍ أصلاً، وإنَّما تدلُّ على المعنى السَّلبِي غيرِ الثُّبوتِي. فالقِدَمُ: يدلُّ على عَدَمِ سبقِ العَدَمِ. والبقاءُ: يدلُّ على عدم لُحوقِ الفناءِ. والمخالفةُ للحوادِثِ: تدلُّ على الْمُماثلَةِ. والوحدانيَّة: تدلُّ على التَّعدُّدِ. والقيام بالنَّفسِ: يدلُّ على الغِنَى الْمُطْلَقِ.

وعرَّفها بعضُهم: بأنَّها هي التي تدلُّ على سلبِ ما لا يليقُ باللهِ عن اللهِ[2]. وهذا التَّعريفُ قريبٌ من التَّعريفِ السَّابِقِ.

وهناك صِفاتٌ سلبيَّةٌ أُخرى غيرُ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ التي اصطلح عليها الأشاعرةُ؛ وهي الصِّفاتُ التي تدخلُ عليها أداةُ النَّفي، مثل «لا» و«ما» و«ليس». وهذا النَّوعُ من الأُسلوبِ كثيرٌ في القرآنِ، وإنَّما يقعُ النَّفيُ في القرآنِ لِتضمُّنه كمالَ ضِدِّ الصِّفةِ المنفيَّةِ، فكُلُّ نفيٍ يأتي في صفاتِ اللهِ تعالى في

(١) ينظر: مجموعة المتون – أم البراهين في العقائد (ص٣)، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ضمن كتاب القواعد الطيبات في الأسماء والصفات (ص٥٢)، و كبرى اليقينيات الكونية (ص٩٢ـ٩٨).

(٢) ينظر: مجموعة المتون ـ أم البراهين في العقائد (ص٣)، وأضواء البيان، للشنقيطي (٢/ ٣١٠).

الكتابِ والسُّنَّةِ إنَّما هو لِثُبوتِ كمالِ ضِدِّه، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] لكمال عدله، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لكمال قوته. وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكمال حياته وقيوميته. وقوله تعالى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لكمال جلالة وعظمته وكبريائه، وإلا فالنَّفيُ الصِّرفُ لا مدحَ فيه، ولهذا يأتي الإثباتُ للصِّفاتِ في كتابِ الله مُفصَّلاً والنَّفيُ مُجملاً، عكس طريقةِ أهلِ الكلامِ المذموم، فإنَّهم يأتون بالنفيِ المُفصَّلِ والإثباتِ المُجملِ، يقولون: ليس بجسمٍ ولا شبحٍ ولا جُثَّةٍ ولا صُورةٍ ولا لَحْمٍ ولا دَمٍ ولا شَخْصٍ ولا جَوهرٍ ولا عَرَضٍ؛ إلى آخر تلك السُّلوبِ الكثيرةِ، التي تمجُّها الأسماعُ وتأنفُ مِنْ ذكرها النُّفوسُ، والتي تتنافَى مع تقديرِ الله تعالى حقَّ قَدره، وهذه السُّلوبُ نقلها أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعتزلة، وهي لا تخلو من الحقِّ، ولكنَّ فيها من الباطلِ الشيءَ الكثيرَ، ويظهرُ ذلك لِمَنْ يعرفُ أسلوبَ الكتابِ والسُّنةِ في هذا الباب، وهو التَّفصيلُ في الإثباتِ والإجمالِ في النَّفي ثُمَّ إنَّ هذا النَّفي الْمُجرَّدَ مع كونه لا مدحَ فيه، فيه إساءةُ أدبٍ مع الله سبحانه، فإنَّك لو قلتَ للسُّلطانِ: أنت لست بزبَّالٍ ولا كَسَّاحٍ ولا حَجَّامٍ ولا حائكٍ، لأدَّبك على هذا الوَصْفِ، وإنْ كُنْتَ صادِقًا، وإنَّما تكون مَادحًا إذا أجملتَ النَّفي، فقلتَ: أنت لَسْتَ مثلَ أحدٍ من رعيتك، أنت أعلمُ منهم وأشرفُ وأجلُّ، فإذا أَجملتَ في النَّفي، أجملتَ في الأدبِ، والتَّعبيرُ عن الحقِّ بالألفاظِ الشَّرعيَّةِ النَّبويَّةِ الإلهيَّةِ، هو سبيلُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ[1].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، (ص١٠٦-١٠٨) بتصرف.

٢ـ **الصِّفاتُ الثّبوتيَّةُ**: وهي ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من صفات الكمال وهي نوعان:

الأوّلُ: الصِّفاتُ الذَّاتيَّةُ: وهي ما تكون لازمةً لذاتِ الله تعالى أزلاً وأبدًا، لا ينفكُّ عنها، كصفةِ الحياةِ والقُدرةِ والعِلْمِ والحكمة واليدين والوجه والعينين، وما شابه ذلك.

ومنها: الصفات الخبرية: وتُسمَّى النَّقليَّةُ السَّمعيَّةُ، وهي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بطريق السَّمعِ والخبرِ عن الله، أو عن رسوله ﷺ؛ أي: لا سبيل للعقلِ على انفراده إلى إثباتها، بَيْدَ أنَّ العقلَ السَّليمَ لا يُعارضُ فيها الخبرَ الصَّحيحَ.

– **مثل: صفة اليد**: وقد ورد إثبات اليدين في عدة مواضع من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ففي القرآن جاء قوله تعالى﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة: ٦٤]. وفي قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأمَّا في السنة فقد عقد البخاري في صحيحه باب: قوله تعالى «لما خلقت بيدي» ضمن كتاب التوحيد، أوردَ فيه جُملةً من الأحاديثِ الصَّحيحةِ كُلُّها تُثبتُ صِفةَ اليدين لله تعالى، منها حديثُ أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا في الشَّفاعةِ العُظمى، وفيه: «**يَجْمِعُ الله الْمُؤْمِنينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حتى يريحنا من مكاننا هذا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يا آدم أما ترى الناس؟ خَلَقَكَ الله بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ...**»(١). وحديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فيه: أنَّ رسول

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: (لما خلقت بيدي)(ح: ٧٤١٠).

الله ﷺ قال: «**إنَّ الله يقبضُ يوم القيامةِ الأرضَ، وتكون السَّماوات بيمينه، ثُمَّ يقولُ: أنا الملكُ**»[(١)]. فهذه النُّصوصُ دالَّةٌ على إثباتِ اليدين لله تعالى، وهي لا تحتملُ التَّأويلَ بحالٍ، ولا يُمكنُ حَمْلَ اليدين إلا على الحقيقةِ، ومَنْ لَمْ يحملْها على الحقيقة فهو مُعطِّلٌ لتلك الصِّفاتِ.

- **ومثل: صفة الوجه**: أثبت الله لذاته المقدسة صفة الوجه في أربع عشرة آيةً من آي ذكر الحكيم. قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾[الإنسان: ٩]. وأثبت له الرسولُ ﷺ صفة الوجه في أحاديث كثيرة منها: حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا، وفيه: «**إنَّ الله ﷻ لا ينامُ ولا ينبغي له أنْ ينامَ؛ يخفضُ القِسْطَ**[(٢)] **ويرفعُهُ، يرفعُ إليه عملَ اللَّيلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وعملَ النَّهارِ قبلَ عملِ اللَّيلِ، حِجَابُهُ**[(٣)] **النُّورُ**». وفي رواية: «**لو كشفه لأحرقت سبحات**[(٤)] **وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**». وصحَّ عنه ﷺ أنَّه استعاذ بوجه الله. فقد روى البخاري في صحيحه عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: لَمَّا نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: (إن الله يقبض يوم القيامة الأرض)(ح: ٧٤١٢).

(٢) **القسط**: الميزان، ويسمى قسطًا، لأن القسط: العدل، وبالميزان يقع العدل. ينظر: الصحاح، للجوهري (٤/ ٢٨٩)، ولسان العرب (٧/ ٣٧٧) مادة (قسط).

(٣) **الحجاب في اللغة**: المنع والستر، والمراد هنا: المانع من رؤيته، وسمى ذلك المانع نورًا أو نارًا لأنهما يمنعان من الإدراك في العادة. ينظر: الصحاح، للجوهري (٢/ ١٢٢)، ولسان العرب (١/ ٢٩٨) مادة (حجب).

(٤) **السُّبُحاتُ**: بضم السين والباء: جمع سبحة، ومعنى سبحات: نوره وجلاله وبهاؤه. ينظر: لسان العرب (٢/ ٤٧٠) مادة (سبح).

يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال النَّبيُّ ﷺ: «**أَعُوذُ بِوَجْهِكَ**»، فقال: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ ﴾ فقال النبي ﷺ: «**أعوذُ بوجهك**»، قال: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا ﴾، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**هذا أيسرُ**»[١]. وكان من دُعاءِ النَّبيِّ ﷺ: «**أسألُكَ لذَّةَ النَّظرِ إلى وَجْهِكَ، والشَّوقَ إلى لقائك**»[٢].

ـ **ومثل: صفة الأصابع**: يُثبتُ أهلُ السَّنَّةِ الأصابع لله تعالى على ما يليق بالله بلا كيفٍ ولا حدٍّ: فالأصابعُ من الصِّفاتِ الذَّاتيَّةِ الخبرية التي انفردت بإثباتها السنّةُ دُونَ الكتابِ، وقد ذكر غيرُ واحدٍ من عُلماءِ الحديثِ صِفَةَ الأصابعِ في كُتُبِهِمْ، ومن الأحاديث التي ذكرت في هذه الصفة ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولفظه: «**إنَّ قلوبَ بني آدم كُلَّها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلبٍ واحدٍ يصرِّفُها حيثُ يشاءُ، ثم قال: يا مُصرِّفَ القُلوبِ صَرِّفْ قُلوبنا إلى طاعَتِكَ**»[٣]. وروى ابن ماجة عن النواس بن سمعان الكلابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**الميزانُ بيدِ الرَّحمنِ يرفعُ أقوامًا ويخفضُ آخرين، وما مِنْ قلبٍ إلا بين إصبعين من أصابعِ الرَّحمنِ إنْ شاءَ أقامَهُ وإنْ شاءَ أَزاغَهُ**»[٤].

ـ **ومثل: صفة العين**: يُثبتُ أهلُ السُّنةِ لله عَزَّ وَجَلَّ صِفَةَ العينِ على وجهٍ يليقُ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾(ح: ٧٤٠٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٥/ ح: ٢٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب: القدر، باب: تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤).

(٤) رواه ابن ماجه في المقدمة حديث (١٩٩)، وأحمد في المسند (٤/ ١٨٢). وقال الألباني في صحيح ابن ماجة (١/ ٨٦): «صحيحٌ».

به سبحانه، وهي من الصِّفاتِ الخبريَّةِ الذَّاتيَّةِ الثَّابتةِ بالكتابِ والسُّنةِ. وقد جاءَ ذِكْرُ العينِ في القُرآنِ على حالتين:

١ـ ذُكِرَتْ العينُ مُضافةً إلى الضَّميرِ الْمُفْرَدِ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩].

٢ــ ذُكِرَتْ العينُ بصيغة الجمع مُضافةً إلى ضمير الجمع، مثل قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وذِكْرُ العينِ مُفردةً لا يدلُّ على أنَّها عينٌ واحدةٌ فقط، لأنَّ الْمُفردَ الْمُضافَ يُرادُ به أكثرَ من واحدٍ. مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، و[النحل: ١٨]، فَالْمُرادُ نِعَمُ الله المتنوعة التي لا تدخل تحت الحصر والعدّ. وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة: ١٨٧]، فالمراد بها جميع ليالي رمضان. ولو قال قائل: نظرت بعيني أو وضعت المنظار على عيني. لا يكاد يخطر ببال أحدٍ ممَّن سمع هذا الكلام أنَّ هذا القائل ليست له إلا عينٍ واحدةٍ. هذا ما لا يخطر ببال أحد أبداً[(١)].

قال **الإمام ابن القيم**[(٢)]: إذا أُضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً ومضمراً؛ فالأحسنُ جمعها مُشاكلةً للفظ، كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. و﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[هود: ٣٧]، وهذا نظيرُ الْمُشاكلةِ في لفظِ اليدِ الْمُضافةِ إلى الْمُفردِ؛ كقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. وإنْ أُضيفتْ إلى جمعٍ جمُعت كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا

---

(١) ينظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة، لمحمد بن أمان الجامي (ص٣١٧).

(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٣٩).

عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا ﴾[يس: ٧١].

وقد نطقتْ السُّنةُ بإضافةِ العينِ إلى الله مثناة، كما قال عطاء: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إنَّ العبدَ إذا قامَ في الصَّلاةِ، قام بين عيني الرحمن، فإذا التفت قال له ربُّه: إلى مَنْ تلتفتُ؟ إلى خيرٍ لك منِّي**»(١).

وقد ذُكِرَتْ العينُ في السُّنةِ في قِصَّةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ في حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي يقول فيه رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله لا يخفى عليكم، إنَّ الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينيه، وأنَّ المسيح الدّجَّال أعورُ العينِ اليمنى، كأنَّها عِنَبَةٌ طافيةٌ**»(٢). فقولُ النبي ﷺ: «**إنَّ ربّكم ليسَ بأعورَ**» صريحٌ بأنَّه ليس الْمُرادُ إثباتَ عينٍ واحدةٍ، فإنَّ ذلك عَوَرٌ ظاهِرٌ، تعالى الله عنه. وهل يفهم من قول الدَّاعي: «اللهمَّ احرسنا بعينك التي لا تنام» أنَّها عينٌ واحدةٌ ليس إلا، إلا ذِهْنٌ أَقْلَف، وقلبٌ أَغْلَف؟(٣).

وأمَّا إشارته عليه الصلاة والسلام بيده إلى عينيه - وهو يُخبر عن عَوَرِ المسيحِ الدَّجَّالِ- فإنَّما تفيدُ تأكيدَ المعنى الحقيقيّ للعينِ على ما يليقُ بالله تعالى، ولا يُفهمُ منها أنَّ عينَ الله كأَعْيُنِنَا بل له سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عينٌ حقيقيَّةٌ تليقُ بعظمتِهِ وجَلالِهِ.

ـ ومثل: **صفة القدم**: هذه الصِّفةُ من الصِّفاتِ الخبريَّةِ التي يُثبتُها السَّلفُ لله تعالى، والتي تَضمَّنها حديثُ رسولِ الله ﷺ الذي يقول فيه: «**لا يزال**

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: ابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل (٥٠٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري باب ذكر الدجال حديث (٧١٢٣)، ومسلم، باب: في الدجال حديث (٢٩٣٩).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٣٩).

يلقى فيها ـ يعني: النَّار ـ وتقول: هل مِنْ مزيدٍ؟ حتىَّ يضعَ فيها رَبُّ العالمين قَدَمَهُ فينزوي بعضُها إلى بعضٍ. وتقول: قط قط قط [(١)] بعزتك وكرمك»[(٢)].

ففي مثل هـذا المقام التَّوقيفي لا ينبغي للمرءِ النَّاصحِ لنفسه أن يحاول استخدام قوة عقله أو سلطان فلسفته أو ما ورثه من مشايخه ليقول في هذا النَّصِّ النَّبويِّ قولاً يُخالفُ قولَ المعصوم، فيفسِّرُ الحديثَ كما يُريدُ ويستحسنُ، بل عليه أن يقول كما قال الإمامُ الشَّافعيُّ: «آمنا بالله وبما جاء عن الله على مُرادِ الله. وآمنا برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله عليه الصلاة والسلام»، وفي هذه الصفة «القَدَم» قد صحَّ عنه الحديثُ السَّابقُ آنفاً الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه، فما علينا إلا التَّسليمُ لرسوله عليه الصلاة والسلام.

وموقفُ السَّلفِ من معنى الحديثِ هو أنَّ الحديثَ من أحاديثِ الصِّفاتِ، وأنَّ القَدَمَ صِفَةٌ من الصِّفاتِ الخبريَّةِ التي تمرُّ كما جاءت دون تأويلٍ أو تحريفٍ في النَّصِّ، ودون تشبيهٍ أو تمثيلٍ لصفاتِ الله بصفات خلقه، فلا تُقاسُ قَدَمُهُ بأقدامِ خَلْقِهِ، ولا رِجْلُهُ بأرجُلِ مخلوقاته، بل يُكتفى بالمعنى الوضعيِّ للكلمةِ، دُونَ مُحاولةٍ لإدراكِ حقيقةِ قَدَمِهِ، وقد عجزنا عن إدراكِ حقيقةِ ذاتِهِ سبحانه؛ فآمنا وسلَّمنا لله ولرسوله.

---

(١) **قط**: فيها ثلاث لغات: سكون الطاء، وكسر الطاء بتنوين، وكسرها بلا تنوين، والمعنى: حسبي حسبي؛ أي: يكفيني هذا. ينظر: لسان العرب (٣/ ٣٤٣) مادة (قدد).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (ح: ٧٤٤٩)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعمها، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء (ح: ٢٨٤٦).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ
النَّوعُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ

الصِّفَاتُ الْفِعْلِيَّةُ: وهي الصِّفَاتُ الْمُتعلِّقَةُ بِمشيئةِ الله تعالى،إِنْ شاءَ فَعَلَهَا،وَإِنْ شاءَ لم يفعلْها على وِفْقِ عِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ. ومن هذه الصِّفَاتِ:

١ـ **الاسْتِوَاءُ**[١] **عَلَى الْعَرْشِ**: يُثبتُ أهلُ السُّنةِ استواءَ الله على عَرْشِهِ، وعُلُوَّهُ على خَلْقِهِ على ما يليقُ بجلالِهِ وعظمَتِهِ، دلَّتْ على ذلك الأدلَّةُ الصَّريحةُ من كتابِ اللهِ، فقد ذَكَرَ القُرآنُ الكريمُ استواءَ الله على العَرْشِ في عِدَّةِ آياتٍ: منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الرعد: ٢]. وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وكذلك جاءتْ الأحاديثُ النَّبويَّةُ الصَّحيحةُ الدَّالةُ على صِفَةِ الاستواءِ، ومن تلك الأحاديثِ ما رَواهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «**لَمَّا قَضَى الله الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ أَنَّ رَحْمَتِيَ سَبقَتْ غَضَبِي**»[٢].

٢ـ **النُّزُولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا**: يُثبتُ أهلَ السُّنةِ والجماعةِ نُزُولَ

---

(١) معنى الاستواء في لغة العرب: الارتفاع والعلو. قال ابن عباس: استوى إلى السماء: ارتفع، وقال مجاهد: علا على العرش. ينظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٣)، وتفسير ابن جرير (١/ ١٩١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (ح: ٧٤٥٣).

الـرَّبِّ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ كُـلَّ ليلـةٍ إلـى السَّـماءِ الدُّنيـا، مـن غيـرِ تشـبيهٍ لـه بِنُـزُولِ المخلوقين، ومن غيرِ تأويلٍ ولا تكييفٍ، لِتَوَاتِرِ الأخبارِ به، فقدْ رَواهُ ثمانيةَ عَشَرَ صحَابيًّا. روى البخاري ومسلم وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»(١).

قال **أبو عثمان الصَّابوني**: «فلمَّا صحَّ خبرُ النُّزولِ عن النَّبيِّ ﷺ أقرَّ به أهلُ السُّنةِ وقَبِلُوا الحديثَ، وأثبتُوا النُّزولَ على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خَلْقِهِ، وعلموا وعرفوا، واعتقدوا وتحقَّقوا أنَّ صفاتِ الرَّبِّ تعالى لا تُشْبِهُ صِفَاتَ الْخَلْقِ، كما أنَّ ذاتَهُ لا تُشبهُ ذَوَاتِ الخَلْقِ، سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عمَّا تقول الْمُشَبِّهَةُ وَالْمُعَطِّلَةُ عُلُوًّا كبيراً»(٢).

واختلفَ أهلُ السُّنةَ: هل يقال ينزل بذاته أو لا؟

القول الأول: أنَّه ينزلُ بِذَاتِهِ: وهذا قولُ طائفةِ أهلِ الحديثِ، والصُّوفيَّةِ والْمُتكلِّمين(٣). وقد يكون الدَّافِعُ إلى القولِ بأنَّهُ ينزلُ بَذَاتِهِ ما رُوِيَ في حديثٍ مرفوعٍ: «**إذا أراد الله أنْ ينزلَ عن عرشِهِ نَزَلَ بذَاتِهِ**».

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل حديث (١١٤٥)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء حديث (٧٥٨)، وابن ماجه (١/ ٤٣٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٧).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص٨٠).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٤٧).

ويقول **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «ضَعَّفَ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ التَّمِيمِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ الْحُفَّاظِ هَذَا اللَّفْظَ مَرْفُوعًا وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» وَقَالَ **أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ**: «يَنْزِلُ» مَعْنَاهُ صَحِيحٌ أَنَا أُقِرُّ بِهِ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا إلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى صَحِيحًا، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ نَفْسُهُ لَيْسَ بِمَأْثُورِ؛ كَمَا لَوْ قِيلَ: إنَّ الله هُوَ بِنَفْسِهِ وَبِذَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَهُوَ بِنَفْسِهِ وَذَاتِهِ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا وَهُوَ بِنَفْسِهِ وَذَاتِهِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؛ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ الَّتِي فَعَلَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ وَهُوَ نَفْسُهُ فَعَلَهَا. فَالْمَعْنَى صَحِيحٌ؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَا بُيِّنَ بِهِ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ اللَّفْظِ يَكُونُ مِنْ الْقُرْآنِ وَمَرْفُوعًا»[1].

القول الثاني: أنَّه ينزل، لكن لا يُقال: بذاته ولا غير ذاته، بل نُطلق اللَّفظَ كما أطلقه الرسول ﷺ، ونسكت عما سكت عنه[2]. وتقييدُ النُّزولِ بأنَّه بذاتِهِ لم يكن معروفًا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وإنَّما أطلقه الأئمة ـ رحمهم الله ـ لمواجهة المبتدعة من الجهمية ونحوهم مِمَّن يقولُ: إنَّ الله في كُلِّ مكانٍ، أو يقول: إنَّ النَّازل أَمْرُهُ ورَحْمَتُهُ، ونحو ذلك. ولا يلزم على قولِ مَنْ قال: إنَّ الله تعالى ينزلُ بذاتِهِ، أنْ يكون مُكيفًا، لأنَّ مَنْ قال ذلك، يقول: إنَّه ينزل بذاته كيف شاء سبحانه نزولاً حقيقيًا يليق بجلاله وعظمته، ولا يُشبه نُزولَ المخلوقين.

٣ـ **صِفَةُ الْمَعِيَّةِ وَالقُرْبِ**: آمنَ سَلَفُ الأُمَّةِ وأئمتُها مِمَّن يُعتدُّ بقولهم: بأنَّ

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ٣٩٤).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، لابن جوزية (ص٤٤٧).

الله سبحانه مع عباده عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنَّصرِ والتَّأييدِ والكفايةِ، كما آمنوا بأنَّه سبحانه قريبٌ من عباده مُجيبٌ لهم(١). وتقبَّلُوا جميعَ ما جاءَ في الكتابَ والسُّنةِ من نُصوصٍ تُثبتُ ذلك من غيرِ تحريفٍ لتلك النُّصوصِ. واستدلُّوا على إثبات صفة الْمَعِيَّةِ بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. ففي هذه الآية دلالة على أنه عالم بهم. واستدلوا على إثبات القرب بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]. ولو تدبَّرنا النُّصوصَ التي تتحدَّثُ عن مَعِيَّةِ الله تعالى لتبيَّن لنا أنَّ المعيَّةَ قسمان:

١) **الْمَعِيَّةُ العامَّةُ**: وهي تكون لجميع البشر؛ أي: أنَّ الله سبحانه مع جميعِ خَلْقِهِ لا تخفى عليه خافيةٌ في الأرض ولا في السَّماءِ، يعلمُ خائنةَ الأعينِ وما تُخفي الصُّدُورِ،وأنَّه قد أحاطَ بِكُلِّ شيءٍ علمًا. ومن النُّصوصِ التي تُثبتُ تلك الْمَعِيَّةَ العامَّةَ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

٢) **الْمَعِيَّةُ الْخَاصَّةُ**: وهي تكون لخواصِّ عِبادِهِ، الذين اتَّصفوا بالتَّقوى والإحسانِ والصَّبرِ، وغير ذلك من الخصال الكريمة. ومن النصوص التي تثبت هذا النوع من المعية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾[النحل: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[البقرة: ١٥٣]. ومن أمثلة هذا النوع من المعية تلك التي أخبر بها رسول الله ﷺ صاحبه أبا

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ٢٣١).

بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهما في الغار ليدخل إلى قلبه الاطمئنان حيث قال ـ كما حكي لنا القرآن العظيم ـ ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة: ٤٠]. إنَّها مَعِيَّةٌ خاصَّةٌ، حيثُ كان الله معهما بنصره وتأييده وحفظه، والدِّفاعِ عنهما في هذا الموقفِ العَصِيبِ، وهو مع مَنْ تركوهم وراء ظهورهم في مكة بالحفظ والرِّعايةِ.

٤ـ صِفَةُ مَجِيءِ اللهِ تعالى يومَ القيامةِ: يؤمنُ أهلُ السُّنة والجماعة بمجيء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، وهذا ثابتٌ بآياتٍ من القُرآنِ الكريمِ، وبأحاديثَ نبويَّةٍ صحيحةٍ، تلقَّاها عُلماءُ السَّلفِ بالقَبُولِ، ونقلُوها إلى مَنْ بعدهم كما فهموها، وآمن بها مَّنْ جاء بعدهم، وأقرُّوها كما تلقوها وكما فهموها، وهم خيرُ مَنْ يسأل عن فهمهم للنُّصوص، وكيف عملوا بها، ليقتدى بهم.

ومِمَّا يؤمنُ به أهلُ السُّنةِ والجماعةِ: أنَّ الله تعالى يُحدثُ من أمره ما يشاءُ، ومِمَّا يُحدثُه قُبيلَ قِيَامِ السَّاعَةِ: أنْ يأمرَ الشَّمسَ أنْ تطلعَ مِنْ الْمَغْرِبِ إِعْلانًا لنهايةِ هذه الحياةِ، وحينئذٍ يغلقُ بابَ التوبةِ، ولا ينفعُ نفسًا إيمانُها لم تكنْ آمنتْ مِنْ قبل، ثم إذا جمع الله الأولين والآخرين يأتي يوم القيامة ليحاسب عباده: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

ولقد وردتْ في كتابِ الله عَزَّ وَجَلَّ آياتٌ كثيرةٌ تُخبرنا عن مجيءِ اللهِ يومَ القيامةِ، لِيفصُلَ بين عبادِهِ، ويحكم بينهم، ومن تلك الآيات: قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن

﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وفي الحديث الذي يرويه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُبيِّنُ رسولُ الله ﷺ: أنَّ المؤمنين حين يرون ربَّهم يوم القيامة فإنَّهم يسجدون له سجود تعظيمٍ وشكرٍ، أمَّا المنافقون الْمُرَاؤون الذين كانوا يسجدون رياءً، وسُمْعةً فإنَّهم لا يستطيعون السُّجُودَ، إِذْ تُصبحُ ظهورهم طبقاً واحداً، فلا يستطيعون الهبوط للسجود. فلقد جاء في هذا الحديث: «**فيُقالُ لهم: ما يحبسُكم وقد ذهب النَّاسُ؟ فيقولون: فارقناهم ونحن أحوجُ مِنَّا إليهم اليوم، وإنَّا سمعنا مُنادياً يُنادي: ليلحق كُلُّ قومٍ بِمَا كانوا يعبدون وإنَّما ننتظرُ رَبَّنَا**». قال: «**فيأتيهم الجَبَّارُ على غيرِ الصُّورةِ**[1] **التي رَأَوْهُ فيها أَوَّلَ مرَّةٍ فيقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فيقولون: أنتَ رَبُّنَا. فلا يُكلِّمُه إلا الأنبياءُ فيقولُ: هل بينكم وبينه آيةٌ تعرفونه بها؟ فيقولون: «السَّاقَ» فيكشفُ عن ساقِهِ، فيسجدُ له كُلُّ مُؤمنٍ، ويبقى مَنْ كَانَ يسجدُ لله رياءً وسُمعةً، فيذهبُ كيما يسجدُ فيعودُ ظهرُه طبقاً واحداً، ثُمَّ يُؤتَى بالجسرِ فيُجعلُ بين ظهراني جهنمَ...**»[2].

فهذا الحديثُ الصَّحيحُ يُثبتُ ـ بما لا يدعُ مَجالاً للشَّكِّ ـ أنَّ الله يأتي يوم القيامة، ليفصل بين عباده، ويحكم بينهم.

---

(١) أي: يتجلى لهم بصفات غير الصفات التي تجلى لهم بها أول مَرَّةٍ. ينظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص ٢١٧-٢٢١).

(٢) رواه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، فتح الباري (ج ١٣) حديث (٧٤٣٩).

٥ـ الْمَحَبَّةُ: يُثبتُ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ صِفَةَ الْمَحَبَّةِ لله تعالى ولقد تحدَّث القرآنُ الكريمُ عن هذه الصِّفةِ في أكثرَ من آيةٍ. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٌ مَّرۡصُوصٌ﴾[الصف: ٤]، وقال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ﴾[التوبة: ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٍ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران: ٣١].

ووردتْ كثيرٌ من الأحاديثِ الصَّحيحةِ تُثبتُ لله ﷻ صِفَةَ المحبَّةِ، حيثُ قال ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ**»[١]. وقال ﷺ: «**إنَّ الله يحبُّ أنَّ تؤتى رخصه، كما يحب أن تُؤتى عزائمه**»[٢]. وقال ﷺ: «**إنَّ الله تعالى يحبُّ أن يرى أثر نعمته على عبده**»[٣].

وأمَّا مَحبَّةُ الرَّبِّ سُبحانه لعباده من أنبيائه وأوليائه هي فعلٌ مِنْ أفعالِ الله قائمةٌ بالله تعالى، يُوفِّقُ مَنْ شَاءَ مِن عِبَادِهِ، فيؤهله لهذه المحبة، ويخذل من شاء ولا يوفقه لينالها، فنعمه وإكرامه وإحسانه وعطاؤه لِمَنْ شاءَ مِنْ عباده

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: كلام الرَّبِّ مع جبريل، حديث (٧٤٨٥)، ومسلم، كتاب البر والصلة، باب: إذا أحب الله عبدًا حببه إلى عباده، حديث (٢٦٣٧)، ومالك في الموطأ، كتاب الشعر، باب: ما جاء في المتحابين في الله (٢/ ٩٥٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (٣/ ١٠٨)، والبيهقي في سننه (٣/ ٢٠٠) رقم (٥٤١٥).

(٣) رواه أحمد (٢/ ١٨٢)، والترمذي (٥/ ١٢٣).

ثمرة من ثمرات محبته.

وهذه الصِّفةُ تتحقَّقُ بين العبدِ الذي يحبُّ ربَّهُ وبين ربِّه الذي أخبرَ أنَّه يحبُّ عباده ويحبونه، حيثُ يقولُ سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]،ومَحَبَّةُ العَبْدِ لِرَبِّهِ هي الطَّاقةُ الْمُحرِّكةُ إلى فعلِ كُلِّ خيرٍ واجتنابِ كُلِّ شَرٍّ، فسلوكُ العبدِ وعلاقته بربِّهِ وعلاقته بمخلوقات نابعةٌ من تلك الطَّاقةِ «المحبَّةِ» التي مَقَرُّهَا القلبُ. وهل صلاةُ العبدِ وصيامُهُ وحِجُّهُ وما يتكبَّدُهُ مِنْ مَشَاقٍّ في أداءِ تلك العبادات إلا ثمرةٌ من ثمراتِ مَحَبَّتِهِ لِرَبِّهِ، وحرصًا منه على التَّقرُّبِ إليه. وهل دفع المُنفقين أموالهم في وجُوهِ الخيرِ إلا حُبُّهم لربِّهم وتقديم هذا الحُبِّ على حُبِّهم لأموالهم. ولو قيل لمسلم يلتزم بشرع الله ويُؤدِّي حقوقَ العبادِ: «إنَّ الله تعالى لا يُحبُّكَ» لاعتبر ذلك دعاءً عليه وأنَّه مطرودٌ من رحمة الله.

٦ـ **الْغَضَبُ**: يُثبتُ أهلُ السُّنةِ لله تعالى صِفَةَ الغضَبِ، فهي من الأفعالِ التي تتعلَّقُ بِها الْمَشِيئةُ، وهي ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنةِ وإجماعِ سلفِ الأُمَّةِ، ومن الآيات القرآنية التي تُثبتُ هذه الصِّفةَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]. وقوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. وقوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[البقرة: ٦١].

ومن الأحاديثِ التي تدلُّ على إثباتِ هذه الصِّفةِ لله تعالى حديثُ الشَّفاعةِ الطويل الذي يُخبرُ فيه الرَّسولُ ﷺ عمَّا يقوله الأنبياءُ اعتذاراً للنَّاسِ عندما يتقدَّمون إليهم لطلبِ الشَّفاعةِ منهم، يُخبرُ النَّبيُّ ﷺ: «أنَّ كُلَّ

واحدٍ منهم يقول: «**إنَّ ربِّي غَضِبَ اليوم غضباً لم يغضبْ قبله مثله، ولن يغضبَ بعده مثله، اذهبوا إلى غيري**»[١]. وقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**مَنْ لم يسأَلْ الله يَغْضَبُ عليه**»[٢]. وقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**إنَّ الله تعالى يقولُ لأهلِ الجنَّةِ: يا أهلَ الجنَّةِ فيقولون: لبيكَ رَبَّنَا وسعديك والخيرُ في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا ربُّ! وقد أَعطيتنا ما لم تُعطِ أحداً من خلقك، فيقول: ألا أُعطيكم أفضل من ذلك؟!! فيقولون: يا ربُّ، وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك؟ فيقول: أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أَسخطُ عليكم بعده أبداً**»[٣].

٧ـ **الرِّضَا**: صِفَةُ الرِّضَا من صفاتِ الأفعالِ، وهي ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنةِ وإجماعِ العُلماءِ الذين يُعتدّ بإجماعهم من الأئمةِ الأربعةِ وغيرهم مِمَّن هُمْ في طبقتهم أو بعدهم من الذين ينهجون منهج السَّلفِ الصَّالِحِ.

وقد وردت الأدلة من القرآن والسنة التي تتحدَّث عن رِضا رَبِّ العالمين الذين أخلصوا في عبادته وأقبلوا على طاعته. كما أخبر الله سبحانه في كتابه عن رضا عباده المؤمنين عن ربِّهم حين يتفضَّلُ عليهم فيدُخلهم الجنَّةَ ويُحلُّ عليهم رِضْوَانَهُ. ومن هذه الأدلة: قوله تعالى: ﴿فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب: قول الله ﷻ (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوْحًا إِلَى قَوْمِهِ) حديث رقم (٣٣٤٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: أدني أهب الجنة ومنزلة فيها، حديث رقم(١٩٤).

(٢) أخرجه أحمد وصححه الألباني(٢/ ٤٤٢). ينظر: المشكاة المصابيح (٢٢٣٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، حديث رقم (٦٥٤٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إحلال الرضوان على أهل الجنة، حديث (٢٨٢٩).

ﵟٱللَّهَ لَا يَرۡضَىٰ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَﵞ [التوبة: ٩٦]، وقوله تعالى: ﵟلَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِﵞ[الفتح: ١٨]. وقوله تعالى: ﵟرَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥﵞ [البينة: ٨].

ومن الأدعية المأثورة عن الرسول صلوات الله عليه وسلامه، قوله ﷺ: «**اللهمَّ إنِّي أعوذُ بِرِضَاكَ من سَخَطِكَ، وبِمَعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وأعوذُ بِكَ مِنْكَ**»(١).

٨ـ **الرَّحْمَةُ**: هذه الصِّفةُ من صِفاتِ الأفعالِ، وذلك على الرَّأي الرَّاجِحِ، وإنْ كان بعضُهم يعدُّها من صفاتِ الذَّاتِ، ومِمَّا يُرجِّحُ كَونَها من صفاتِ الأفعالِ: أنَّه سبحانه يَرحمُ مَنْ يَشَاءُ، ويُعذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، فحيثُ تتعلَّقُ بِها مَشيئةُ الله فهي من صفاتِ الأفعالِ، ويُمكنُ عَدَّها من صفاتِ الذَّاتِ، باعتبارِ أنَّ الله تعالى لم يزلْ مُتَّصفاً بالرَّحمةِ، فالرَّحمةُ العامَّةُ مُلازمةٌ لذَاتِهِ تعالى، وإنْ كَانَت أفرادها تتجددُ.

وصِفَةُ الرَّحمةِ ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنةِ وإجماعِ السَّلفِ. ولقدْ تحدَّثَ القُرآنُ الكريمُ عن الرَّحمةِ في أكثرَ مِنْ آيةٍ، قال تعالى: ﵟوَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖﵞ[الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى: ﵟوَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحۡمَةِﵞ[الأنعام: ١٣٣]. وقال تعالى: ﵟٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَﵞ[الرحمن: ١-٢]. وقال تعالى: ﵟكَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَﵞ [الأنعام: ١٢]. وقال تعالى: ﵟإِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَﵞ[الأعراف: ٥٦].

وتحدَّثت السنَّةُ عن رحمة الله بخلقه، ومن الأحاديث التي تناولت ذلك:

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم (٤٨٦).

قوله ﷺ: «**رَحِمَ اللهُ امرأً صَلَّى قبلَ الْعَصْرِ أَرْبعًا**»[١]. وقوله ﷺ: «**رحم الله رجلاً سمحًا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى**»[٢]. وقوله ﷺ: «**إنَّ اللهُ حين خلق الخلق كتب بيده على نفسه: إنَّ رحمتي تغلب غضبي**»[٣]. فالسَّلفُ يُثبتون لله ﷻ صفة الرحمة، ويقفون عند فهم المعنى العام دون الخوض في محاولةٍ لإدراكِ الكُنْهِ والكيفيَّةِ؛ لأنَّ إدراك كيفية صفات الله ﷻ فوق مستوى العلم البشري، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

٩ــ الضَّحِكُ: الضَّحكُ صِفَةٌ من صِفاتِ الأفعالِ التي يتَّصفُ بِهَا الله تعالى اِتِّصافًا يليقُ بجلاله، ولم يردْ ذِكْرُها في القرآن الكريم، وإنَّما انفردتْ بِهَا السُّنةُ الصَّحيحةُ، والذي ثَبَتَ بالسُّنةِ الصَّحيحةِ كالذي ثَبَتَ بالقُرآنِ، لأنَّ القُرآنَ يأمرُ الله فيه عِبَادَهُ بالأخْذِ بالسُّنةِ دُوْنَ تفريقٍ بين الأحكامِ والعقيدةِ.

١ـ رَوَى البُخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسولِ الله ﷺ: «**يَضْحِكُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى رجلين يقتلُ أحدُهما الآخر فيدخُلان الجنَّةَ، يُقاتلُ هذا فيُقْتَلُ، فيتوبُ على القاتلِ فيُسْلِمُ فيستشهد**»[٤].

٢ـ حديث أبي موسى الأشعري: «**يتجلَّى رَبُّنا ضاحكًا يوم القيامة**»[٥].

---

(١) رواه أبو داود حديث (١٩٣٦).

(٢) رواه البخاري، باب: السهولة والسماحة في الشراء والبيع، حديث(٢٠٧٦).

(٣) رواه الترمذي، باب: رحمة الله غلبت غضبه حديث (٣٥٣٧)، وابن ماجة، باب: ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، حديث (٤٢٩٥).

(٤) متفق عليه، واللفظ للبخاري، كتاب الجهاد، باب: الكافر يقتل المسلم، حديث رقم (٢٨٢٦)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: بيان رجلين يقتل أحدهما الآخر، حديث رقم (١٨٩٠)

(٥) أورد السيوطي في الجامع الصغير، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦/ ٣١٨).

٣ـ وحديث أبي زرين العقيلي: قال: يا رسول الله؛ أَيَضْحَكُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؟ فقال: «نَعَمْ»، فقال: لن نُعدمَ من رَبٍّ يضحكُ خيرًا»[(١)].

ويتحدَّثُ ابنُ القيم عن هذه الصِّفةِ فيقول: «ومن هذا «ضحكه» سبحانه من عبده حيث يأتي من عبوديته بأعظم ما يحبُّه فيضحكُ سبحانه فرحـًا ورضـًا، كما يضحك من عبده إذا ثار عن وطائه وفراشه ومُضاجعة حبيبه إلى خدمته، يتلو آياته ويتملَّقه، ويضحك من رجلٍ هرب أصحابه عن العدو فأقبل إليهم، وباع نفسه لله ولقاهم نحره حتى قُتِلَ في محبَّته ورضاه. ويضحك إلى من أخفى الصَّدقةَ عن أصحابه لسائل اعترضهم فلم يُعطوه، فتخلَّف بأعقابهم وأعطاه سراً حيثُ لا يراه إلا الله الذي أعطاه، فهذا الضحك إليه حبـًا له وفرحـًا به. وكذلك الشهيد حين يلقاه يوم القيامة، فيضحك إليه فرحـًا به وبقدومه عليه»[(٢)].

ولأنَّ الضحك في موضعه المناسب له صفةُ مدحٍ وكمالٍ، وعدمُ الضَّحكِ مِمَّا يضحكُ منه نقصٌ.

١٠ـ **التَّعَجُّبُ**: من الصِّفاتِ الفعليَّةِ الثَّابتةِ لله تعالى صفةُ التَّعجُّبِ؛ لأنَّه تعالى وصف نفسه بِهَا ووصفه بِهَا رسوله ﷺ، وهي مِنْ الصِّفاتِ التي تتعلَّقُ بمَشيئته وإرادته. وصفةُ التَّعجُّبِ قد تدلُّ على مَحبَّةِ اللهِ للفعلِ الذي هو مَحلُّ التَّعجُّبِ، ومِنْ أمثلة ذلك قوله ﷺ: «**يعجبُ ربُّك من شابٍّ ليستْ**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١، ١٢، ١٣)، وابن ماجة في المقدمة (١/ ٦٤)، باب: ما أنكرت الجهمية، وقال الألباني في صحيح ابن ماجة (١/ ٧٨): «حسن».

(٢) مدارج السالكين (ج٢).

له صبوةٌ»[(١)]. وقوله ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكَ من قومٍ يُقادُون إلى الجنَّةِ بالسَّلاسِلِ»[(٢)(٣)].

وإذا كان منشأ التَّعجُّبِ في حقِّ الإنسانِ غرابةَ الفِعْلِ بحيثُ تُثيرُ هذه الغرابة في نفس الإنسان العَجَبَ، إذا كان هذا هو مَثَارَ التَّعجُّبِ عند المخلوق، فإنَّ الله تعالى مُنزَّهٌ عن هذه المعاني، لأنَّ قدر ذلك الفعل الذي هو مَحلُّ التَّعجُّبِ، وعلينا أن نقول فيه: «التَّعجُّبُ معلومُ المعنى مَجهولُ الكيفيَّةِ والكُنْهُ مجهولٌ لنا، والإيمانُ والتَّسليمُ به واجبٌ والتَّعمُّقُ والتَّشكُّكُ فيه بِدْعَةٌ. وقد يدلُّ التَّعجُّبُ على بُغضِ الله للفِعْلِ الذي هُو مَحلُّ التَّعجُّبِ، وقد ساقَ القُرآنُ الكريمُ أمثلةَ هذا النَّوعِ: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[الرعد: ٥]. وقوله سبحانه: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾[الصافات: ١٢]بضمِّ التاء «عجبتُ» وهي قراءة سبعية صحيحة قرأ بها حمزة وخلف والكسائي وأهل الكوفة[(٤)].

وقوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[البقرة: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[النساء: ٢١]. وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾[آل عمران: ١٠١].

---

(١) رواه أحمد وأبو يعلي بسند حسن عن عقبة بن عامر. ينظر: كشف الخفاء (١/ ٢٤٦)، والصبوة هي: الميل والشوق إلى الشيء.

(٢) رواه البخاري، باب: الأسارى في السلاسل حديث (٣٠١٠).

(٣) المراد: أسرى الكفار يؤتى بهم المسلمين، فيسلمون ويدخلون الجنة.

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (١٠/ ٤٧٦).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «وقد يدلُّ التَّعجُّبُ على امتناع الحُكْمِ وعدمِ حُسْنِه»، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٧].

وقد يدلُّ على حُسْنِ المنْعِ منه، وأنَّه لا يليقُ به مثله. كما في قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾[آل عمران: ٨٦].

١١ـ الْفَرَحُ: صِفَةُ الْفَرَحِ من الصِّفاتِ الفعليَّةِ الثَّابتةِ بالسُّنةِ الصَّحيحةِ، وهذه الصِّفةُ تدلُّ على رحمة الله بعباده، حيثُ يُوفِّقُهم للتَّوبةِ والإنَابةِ إليه، فإذا تابوا تقبّل توبتَهُم وفرح بتوبتهم. ويثبت لنا صلوات الله عليه وسلامه فرح الله بتوبة عبده في الحديث الصحيح الذي يرويه البخاري ومسلم، فيقول: «**للهُ أشدُّ فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرضٍ فَلاةٍ، فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه فأَيِسَ منها فأتى شجرةً فاضطجع في ظِلِّها قد أَيِسَ من راحلته، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربُّك، أخطأ من شدَّةِ الفرح**»[(٢)].

وأهلُ السَّنةِ يُثبتون صفةَ الفَرَحِ التي تضمَّنها هذا الحديث الصحيح إثباتًا حقيقيًا دون أن يشبهوا صفات الله بصفات خلقه، وهم يقولون: إنَّ معنى الفرحِ مَعلومٌ، وكيفية صدوره عن الله مجهولة لنا، ولا يبحثون عن الكيفية؛

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ١٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب الدعوات،باب: التوبة، حديث رقم (٦٣٠٨)، ومسلم، كتاب: التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها، حديث رقم (٢٧٤٧).

لأنَّ البحث عن ذلك بِدعةٌ، ويُؤمنون بأنَّه يجبُ وَصْفُ الله بتلك الصِّفةِ.

١٢ـ الكَلامُ: صِفَةٌ ذاتيَّةٌ قائمةٌ بذاته تعالى باعتبار نوع الكلام، فهو سبحانه لم يزل مُتكلِّمًا، وهي صفةُ فعلٍ تتعلَّقُ بها مشيئةُ الله تعالى باعتبار آحاد الكلام، فهو سبحانه يتكلَّم متى شاء بما شاء.

وأهلُ السُّنةِ يُثبتون لله تعالى كلامًا حقيقيًّا يسمعه المُخاطَبُ، وأنَّ هذا القُرآنَ الذي نقرأه بألسنتنا، ونحفظه في صُدورنا كلامُ الله حقيقةً، لأنَّ وَصْفَ اللهِ بالتَّكلُّمِ يُعدُّ من أوصافِ الكمَالِ، وضِدُّهُ من أوصافِ النَّقصِ. وقد ساق القرآن الكريم كثيرًا من الآيات التي تدلُّ على أنَّ الله يتكلَّم حقيقةً، ومن أقوى هذه الأدلة، قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤]. حيثُ أكَّدَ الكلامَ بالمصدرِ الْمُثْبِتِ للحقيقةِ النَّافِي للمعنى المجازي[1]، وهو أسلوبٌ معروفٌ عند أهلِ اللُّغةِ، فمَنْ قال: «قتلتُ العدوَّ قَتْلاً» لا يُفهمُ من كلامه إلا القتلُ الحقيقيُّ الذي هو إزهاقُ الرُّوحِ، بخلافِ ما لو قال: «قتلتُ العدوَّ» فسكتْ، فإنَّه يحتملُ القتلَ الحقيقيَّ، ويحتملُ الضَّربَ الشديد الْمُؤْلِمَ جداً.

ومن الأدلة القرآنية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فالله ﷻ أهانهم وعاقبهم بترك تكليمهم تكليم إكرام، ولكنَّه يُكلِّمُهم تكليمَ إهانةٍ وتوبيخٍ، فيقولُ لهم: ﴿قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٢٩٦).

١٠٨]. ومن الأدلة القرآنية أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ومن الأحاديثِ التي تُثبتُ للهِ صفةَ الكَلامِ ما رَواهُ البُخاريُّ في صحيحه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله تبارك وتعالى إذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلاَنًا، فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلاَنًا، فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ**»(١). وروى البخاري عن أبي هريرة أيضًا حديثًا فيه: «**ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، فَيَقُولُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**». وروى أيضًا عن أبي هريرة حديثًا فيه: «**يقولُ الله عَزَّ وَجَلَّ: الصَّومُ لي وأنا أجْزِي به، يَدَعُ شَهْوَتَهُ، وأكله، وشُربه من أجلي**». وهذه الأحاديثُ وأُخرى كثيرةٌ في صحيح البخاري، وصحيح مسلم وعند أصحاب السُّننِ تُثبتُ لله عَزَّ وَجَلَّ الكلامَ اللَّفظيَّ الحقيقيَّ(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: كلام الرب مع جبريل، رقم (٧٤٨٥).

(٢) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٨).

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ
شُبَهُ الْمُنْكِرِيْنَ لِلصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ

لقد سبق أن ذكرنا بعض الأدلة النقلية والعقلية المُثبتة لبعض الصفات الإلهية الفعلية «الاستواء، والنزول، والمعية والقرب، والمحبة... الخ»، واستثماراً للمقام سأذكر بعض الشبه لبعض المنكرين لبعض الصفات الإلهية الفعلية التي لم ترد معنا في المبحث الثالث حتى يمكن البحث من الحديث عن أكبر عدد ممكن من الصفات الإلهية الفعلية، ولأن هذه الصفات التي سأذكرها في هذا المبحث أكثر عرضة لشبه المنكرين من غيرها في ظني؛ لذا آثرت التحدث عنها دون غيرها.

ومِمَّنْ أنكرَ صفاتِ الله الفعليَّةِ الأشاعرةُ، فلم يُثبتوا لله إلا صِفَاتٍ أزليَّةً لازمةً لِذَاتِهِ، وحَدَّدوها بِسَبْعِ صِفَاتٍ هي: الْعِلْمُ، والقُدرةُ، والإرادةُ، والحياةُ، والسَّمعُ، والبَصَرُ، والكلامُ، وسَمُّوها صِفَاتِ الْمَعَانِي. ونَفُوا صفاتِ الفِعْلِ الاختياريَّةِ، فمنها: ما جعلوه تعلُّقاتٍ للقُدرةِ؛ كالخَلْقِ والرِّزقِ والإحياءِ والإماتَةِ ونحوها من الأفعال الممكنة، وزعموا: أنَّ الفعل فيها عينُ المفعول، ومنها: ما جعلوه للإرادة مثل: المحبة والرضا والغضب والكراهية ونحوها [1]. وَمِمَّن أنكر الصفات الفعلية المعتزلة، وسبقهم إلى القول بذلك الجهمية [2].

---

(١) ينظر: تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ١٣٩)، وفقه التوحيد لعبد الرحمن العك (ص٢٧-٢٨).

(٢) الملل والنحل (١/ ٤٦).

١) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ الاستِوَاءِ عَلَى العَرشِ

خالف في إثباتِ هذه الصفة: الجهميَّةُ والمُعتزلَةُ والخوارجُ ومَنْ وافقهم من الأشعرية، وقال كثير منهم: إنَّ معنى استوى: استولى، وشُبهتهم في ذلك: أنَّه يلزم على القول به: التَّشبيه والتَّجسيم والحاجة إلى العرش. وقالت المعتزلة[1]: الاستواء هو القيام والانتصاب، وهذا من صفات الأجسام.

الرَّدُّ عليهم: أنَّ تأويل الاستواء بالاستيلاء تحريف للقول عن حقيقته، وقد أبان العلماء الصَّواب في ذلك. وَرَدَّ ابن تيمية تأويلهم هذا من اثني عشر وجهًا، وأبطله ابن القيم من اثنين وأربعين وجهًا[2]. وذكر ابن القيم: أنَّ لفظ الاستواء في كلام العرب ـ الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم، وأنزل بها كلامه ـ «نوعان» مطلق ومقيد. فالمطلقُ: ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]. يُقالُ: استوى النَّباتُ واستوى الطعام. وهذا معناه: كَمُلَ وَتَمَّ. أمَّا الْمُقيَّدُ فثلاثةُ أَضْرُبٍ:

أحدها: مُقيَّدٌ بإلى كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة: ٢٩]، وهذا بمعنى العُلُوِّ والارتفاعِ بإجماعِ السَّلفِ، كقولك: استوى فلانٌ إلى السَّطحِ وإلى الغُرفةِ.

الثَّاني: مُقيَّدٌ بعلى كقوله تعالى: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]. وقوله: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، وهذا أيضًا معناه العُلُوُّ والارتفاعُ

---

(١) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ص٢٢٦).

(٢) لمعرفة هذه الأوجه. يرجع إلى مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ١٤٤ـ١٤٩)، ومختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (ص٣٥٢ـ٣٧٠).

والاعتدالُ بإجماعِ أهلِ اللُّغةِ.

الثالث: المقرون بواو «مع» التي تعدي الفعل إلى المفعول معه؛ نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها. وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى استولى البَتَّة، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم، وإنَّما قاله متأخرو النُّحاةِ مِمَّنْ سلك طريق المعتزلة والجهمية[1].

وردَّ **ابن عبد البر** بقوله: «وأمَّا ادعاؤهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل استوى استولى فلا معنى له؛ لأنَّه غيرُ ظاهرٍ في اللُّغةِ، ومعنى الاستيلاءِ في اللُّغةِ الْمُغالَبَةُ، واللهُ لا يُغالِبُهُ ولا يعلُوه أحدٌ، وهو الواحدُ الصَّمدُ، ومن حقِّ الكَلام أنْ يُحْمَلَ على حقيقته حتَّى تتَّفقَ الأُمَّةُ أنَّه أُرِيْدَ به الْمَجَازُ إذْ لا سبيلَ إلى اتِّباعِ ما أُنْزِلَ إلينا مِنْ رَبِّنَا إلا على ذلك، وإنَّما يُوجَّه كلامُ الله ﷻ إلى الأشهرِ والأظهرِ من وُجُوهِهِ، مَا لم يمنعْ من ذلك ما يجبُ له التَّسليمُ، ولو ساغَ ادِّعاءُ المَجَازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ ما ثَبَتَ شيءٌ مِن العِبَارَاتِ وجلَّ الله ﷻ عَنْ أَن يُخاطِبَ إلا بِمَا تفهمه العربُ في مَعْهُودِ مُخاطباتِها مِمَّا يصحُّ معناه عند السَّامعين»[2].

واستدلَّ على أنَّ استوى لا يأتي بمعنى استولى البَتَّة بقول الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرةً وقد حلَّق النَّجم اليماني فاستوى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحدٌ استولى؛ لأنَّ النجم لا يستولي، ثم ذكر

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٥).

(٢) التمهيد (٣/ ٣٣٩-٣٤٠).

قصةً تدلُّ على أنَّ الاستواءَ بمعنى العلوِّ، وهي ما ذكر النضر بن شميل، وكان ثقة مأمونًا جليلاً في علم الديانة واللغة، قال: حدَّثني الخليلُ؛ وَحَسْبُكَ بالخليلِ، قال: أتيتُ أبا ربيعة الأعرابي، وكان مِنْ أعلمِ مَنْ رأيت، فإذا هو على سطحٍ فسلَّمنا، فردَّ علينا السَّلامَ، وقال لنا: استووا، فبقينا مُتحيِّرين ولم ندرِ ما قال، قال: فقال لنا أعرابيٌّ إلى جنبه: أنَّه أمركم أنْ ترتفعوا. قال الخليلُ: هو مِنْ قولِ الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[فصلت: ١١] فصعدنا إليه[١].

ومن أشهر ما استدلَّ به مَنْ أَوَّلَ الاستواءَ بالاستيلاءِ قول الشاعر:

قد استوى بِشْرٌ على العِرَاقِ   مِنْ غيرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وهذا البيت تَرِدُ عليه عِدَّةُ اعتراضات أهمها ما يلي:

١ـ أنَّ هذا غيرُ معروفٍ في اللُّغةِ: سُئِلَ ابن الأعرابي ـ وهو من أكابر أئمة اللُّغةِ ـ هل يصحُّ أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العربُ ذلك.

٢ـ أنَّ هذا البيت غير معروف قائله، ولا هو موجودٌ في دواوين العرب، وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة، فكيف يحتجُّون ببيتٍ مصنوعٍ لا يُعرفُ له قائلٌ؟

٣ـ على فرض صحَّته فإنَّه مُحرَّفٌ، وإنَّما هو هكذا:

بشر قد استولى على العراق

---

(١) التمهيد (٣/ ٣٤٠).

٤ـ **أنَّه لو صحَّ هذا البيت،** وصحَّ أنَّه غير مُحرَّفٍ لم يكن فيه حُجَّةً بل هو حُجَّةٌ عليهم، وهو على حقيقة الاستواء، فإنَّ بشراً هذا كان أخا عبد الملك بن مروان وكان أميراً على العراق فاستوى على سريرها كما هي عادة الملوك ونوابها أن يجلسوا فوق سرير الملك مُستوين عليه، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة [1]؛ كقوله تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ [هود: ٤٤]. ثم إنَّ تفسير استوى باستولى مع ما فيه من مُخالفةِ الشَّرعِ واللُّغةِ وإجماعِ السَّلفِ، وما فيه من تحريفٍ لمعاني النُّصوصِ فإنَّه يلزم عليه لوازم فاسدة من ذلك: أن يكون الله تعالى مغالبًا على العرش قبل خلق السماوات والأرض، ثم استولى عليه بعد ذلك. ومن ذلك أنَّه يلزم من نفي الاستواء الحقيقي على العرش أنه ليس فوق السماوات رب ولا على العرش إلا العدم المحض، وليس هناك من ترفع إليه الأيدي. ويلزم من ذلك: أنَّ الله حال في كل مكان، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ومن حججهم التي احتجُّوا بها: قولهم: إنَّ الدليل العقلي دلَّ على استحالة تلك الظاهرة وهي ظاهرة الاستواء، فلو اعتقدناها كان ذلك مُكابرة للعقل، وإن أنكرناها كان ذلك تكذيبًا بالشرع فوجب ـ إزالة للتعارض ـ تأويلها بما يوافق حكم العقل، وما دامت اللغة العربية قد وردت بالحقيقة والمجاز، واستحال حمل هذه الظاهرة على معانيها الحقيقية عند العقل وجب صرفها إلى معانٍ أُخر بطريق المجاز.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٥٩).

والرَّدُّ عليهم: أنَّ دعوى حكم العقل باستحالة هذه الظاهرة إنَّما بنوه على استلزامها للمُماثلة، لأنَّهم لا يفهمون من هذه الظاهرة عند إطلاقها على الله ﷻ إلا ما يفهم منها عند إطلاقها على المخلوق، وهذا خطأ؛ لأنَّ ظاهر لفظ الاستواء إذا أضيف إلى الله يفهم منه معنى غير ما يفهم منه إذا أضيف إلى غيره.

ودعوى المجاز لا يمكن أن تسمع؛ فإنَّ اللفظ المستعمل في معنى بطريق الحقيقة لا يجوز صرفه عن معناه إلى معنى آخر بطريق المجاز إلا إذا اجتمع له أربعة أشياء:

الأول: أن يكون ذلك المعنى المجازي مِمَّا يصحُّ أن يراد من اللفظ، بأن يكون اللفظ مُستعملاً في لغة العرب، وإلا لأمكن أحد أن يفسر أيَّ لفظٍ بأيِّ معنى، وإنْ لم يكن له أصلٌ في اللغة.

الثاني: أن يكون مع اللفظ قرينة سمعية أو عقلية تُوجبُ صرفه عن حقيقته إلى مجاز.

الثالث: أن لا يكون هناك معارض لتلك القرينة يقتضي إرادة الحقيقة وإلا وجب إرادتها من اللَّفظِ وامتنع تركها.

الرابع: أن المتكلم بكلام يريد خلاف ظاهر لا بُدَّ أن يُبيِّنَ ذلك، ولاسيما في الخطابات العلمية التي يُرادُ بها الاعتقاد، ويتأكَّدُ ذلك إذا كان المتكلم هو أفصح الخلق وأقدرهم على البيان، وأحرصهم على إفادة الحقِّ والنُّصحِ للخَلْقِ، ولا يجوز أبدًا أن يلقي القول على عَوَاهِنِهِ دون أنْ يُبيِّنَ للنَّاسِ ما عَنَاهُ به، وإلا كان ذلك قصورًا في البيان يجب أن يتنزه عنه أفصح الكلام [(١)].

---

(١) فقه التوحيد (ص٣٠-٣١) بتصرف.

وقال **الْمُنكرون للاستواءِ**: إنَّه يلزمُ على القول بالاستواء القول بالتكييف؛ لأنَّ عُلُوَّهُ على العَرْشِ مُستلزِمٌ لكونه جسمًا مُتحيِّزًا. وقد رَدَّ ابن تيمية عليهم بقوله: «إنَّ اللازمَ مُنتَفٍ، فينتفي الملزوم، فإذا لم يثبت الملازمة لم يكن لهم دليلٌ على النَّفي»[1].

وردَّ **ابن عبد البر** على هذه الشُّبهةِ بقوله: «إنَّه لا يكون مُستويًا على مكانٍ إلا مقرونًا بالتَّكييف، قيل: قد يكون الاستواءُ واجبًا، والتَّكييفُ مُرتفعًا، وليس رفع التكييف يُوجبُ رفعَ الاستواءِ، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل، لأنَّه لا يكون كائنٌ مَنْ كان إلا مقرونًا بالتكييف، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا: أنَّ لنا أرواحا في أبداننا، ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفيته على عرشه يوجب أنَّه ليس على عرشه»[2].

ثم روى بسنده عن مالك أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال مالكٌ: استواؤه معقولٌ، وكيفيته مجهولةٌ، وسؤالك عن هذا بدعةٌ، وأراك رجلَ سُوءٍ»، وذكر أنَّه ورد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل قول مالك[3]. وبعض مَنْ فَسَّرَ الاستواءِ بغيرِ ظاهره استدلَّ بما ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قال: «على جميع بريته فلا يخلو منه مكان».

ولكن هذا الأثر غيرُ صحيحٍ، فقد ذكر ابن عبد البر: «إنَّ هذا حديثٌ مُنكرٌ

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ٢٨٥).

(٢) التمهيد (٣/ ٣٤٥).

(٣) التمهيد (٣/ ٣٤٦).

عن ابن عباس وَنَقَلَتُهُ مجهولون ضُعُفَاءُ، فأمَّا عبد الله بن داود الواسطي، وعبد الوهاب بن مجاهد فضعيفان، وإبراهيم بن عبد الصمد مجهولٌ لا يُعرفُ[(١)]، ثم يقول: وهم ـ أي المبتدعة المستدلين بهذا الأثر ـ لا يقبلون أخبار الآحاد العدول، فكيف يُسوِّغُ لهم الاحتجاج بمثل هذا من الحديثِ، لو عقلوا أو أنصفوا»[(٢)].

٢) المُنكِرُونَ لِنُزُولِ اللهِ إلى السَّماءِ الدُّنيا

المقصودُ بصفةِ النُّزُولِ هو: إثباتُ أنَّ الله سبحانه ينزل كُلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيقولُ: مَنْ يدعوني فأستجيب له؟ مَنْ يسألني فأُعطيه؟ مَنْ يستغفرني فأغفر له؟ كما ورد في ذلك الأحاديث الصحيحة، فالواجب إثبات ذلك على حقيقته من غيرِ تحريفٍ ولا تكييفٍ. وقد أَوَّل بعضُ الْمُخالفين من الْمُعتزلةِ وغيرهم ما جاء في الآياتِ والأحاديثِ من النُّزُولِ وغيره؛ كالمجيء والإتيان، ونحو ذلك مِمَّا خالف ظاهرها، فقالوا في النزول: ينزلُ أمرُه ورحمتُهُ، أو مَلَكٌ من الملائكة[(٣)]. والقولُ بأنَّ النَّازلَ أمرُه ورحمتُهُ صَرْفٌ للفظ عن حقيقته، وهو تأويلٌ باطلٌ من وُجوهٍ.

الأوَّلُ: أنْ يُقالَ: إنَّ نُزولَ أمرِهِ ورحمتِهِ ليس قاصرًا على ثُلُثِ اللَّيلِ الأخيرِ فَحَسْب، بل لا يَختصُّ بوقتٍ؛ فإنَّه سبحانه إذا أراد أمرًا فإنَّما يقولُ له

(١) ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٤١٤ـ٤١٥)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤١٣).

(٢) التمهيد (٣/ ٣٤١).

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وأساس التقديس، للرازي (ص١٤٣ـ١٤٦).

كُنْ فيكونُ فِي أي وقتٍ كان.

الثَّانِي: أَنْ يُقالَ لهم أيضًا: إنَّ الأمرَ والرَّحمةَ إمَّا أنْ يُرادَ بِهَا أعيانٌ قائمةٌ بنفسِهَا كالملائكةِ، وإمَّا أنْ يُرادَ بِهَا صفاتٌ وأعراضٌ. فإنْ أريد الأول، فالملائكةُ تنزلُ إلى الأرضِ في كُلِّ وقتٍ، وأنتم خصصتم النزول بجوفِ اللَّيلِ، وجعلتم مُنتهاه سماءَ الدُّنيا، والملائكةُ لا يختصُّ نزولُهم لا بهذا الزَّمانِ، ولا بهذا المكانِ. وإنْ أُريدَ صفاتٌ وأعراضٌ مثل ما يحصلُ في قُلوبِ العابدين في وقتِ السَّحَرِ من الرِّقَّةِ والتَّضرُّعِ، وحلاوةِ العِبادَةِ ونحو ذلك، فهذا حاصلٌ في الأرضِ ليس مُنتهاه السَّماءَ الدُّنيا.

الثَّالِثُ: أيضًا: فإنَّه قال: «ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيقولُ: مَنْ ذا الذي يدعوني فأستجيبُ له؟ من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ حتى يَطْلُعَ الفجر»، ومعلومٌ أنَّه لا يجيبُ الدُّعاءَ ويغفرُ الذُّنوبَ ويُعطي كُلَّ سائلٍ سُؤْلَهُ إلا الله، وأمرُه ورحمتُهُ لا تفعلُ شيئًا من ذلك.

الرَّابعُ: وما يدلُّ على أنَّ النَّازلَ والْمُتكلِّمَ هو الله تعالى، لا مَلَكٌ من ملائكته، ما جاءَ في الحديثِ الصَّحيحِ أنَّه ينزلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا فيقول: «**لا أَسأَلُ عَنْ عبادي أحدًا غيري**»[1]. وهذا لفظٌ صريحٌ لا يحتملُ المجازَ ولا التَّأويلَ: فإنَّ الْمَلَكَ لا يقولُ: «**لا أسأَلُ عَنْ عِبَادِي أحدًا غيري**».

الخامسُ: ثم لو قلنا: إنَّ النَّازلَ إلى السَّماءِ الدُّنيا هو رحمتُهُ وأَمْرُهُ، لم يَفِدْ ذلك شيئًا، إذْ جعلنا غايتهما السَّماءَ الدُّنيا، ومعلومٌ: أنَّ الأمرَ والرَّحمةَ

(١) رواه أحمد (٤/ ١٦).

إذا لم تنزلْ على أهلِ الأرضِ لم ينتفعُوا من ذلك بشيءٍ[1].

حيثُ آمنا باللهِ إيمانَ تسليمٍ دُونَ بحثٍ عَنْ كُنْهِ ذاتِهِ سبحانه، فيجبُ الإيمانُ بجميعِ الصِّفاتِ التي أثبتَهَا لنفسه، أو أثبتها له رسولُهُ الأمينُ محمدٌ ﷺ، وصِفَةُ النُّزولِ إلى سماءِ الدُّنيا من الصِّفاتِ التي أَخْبَرَ عنها الرَّسُولُ ﷺ، إلا أنَّ العقلَ الصَّريحَ والفِطْرَةَ السَّليمةَ لا يرفضان ما ثَبَتَ بالنَّقلِ الصَّحيحِ، ولا يَعدَّانِه مُستحيلاً، كما يزعمُ بعضُ الزَّاعمين، لأنَّ العقلَ يشهدُ أنَّ الذي يفعلُ ما يشاءُ إذا شاءَ أَنْ يفعلَ مِثْلَ النُّزولِ والاستواءِ والمجيءِ مثلاً، والقَادِرُ على كُلِّ شيءٍ أكملُ مِنْ الذي لا يفعلُ كُلَّ ما يُريدُ فعلَهُ؛ لأنَّه﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج: ١٦].

هكذا يجتمعُ العقلُ والنَّقلُ على الدَّلالةِ على صِفَاتِ الأفعالِ بِمَا في ذلك نُزُول الرَّبِّ سبحانه إلى السَّماءِ الدُّنيا كيفَ يَشَاءُ.

أمَّا سُؤالهم: هل إذا نزل يخلو عنه العرش أم لا؟ فيُجيبُ الإمامُ ابن تيمية عن هذا بقوله: «إنَّ الصَّوابَ الْمَأْثُورَ عن سَلَفِ الأُمَّةِ وأئمتها أنَّ الله سبحانه لا يزالُ فوق العَرْشِ، ولا يخلو منه العرشُ مع دُنُوِّه ونُزُولِهِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، ولا يكونُ العَرْشُ فوقه، وليس نُزولُهُ كنزولِ أجسامِ بني آدمَ من السَّطحِ إلى الأرضِ، بحيثُ يبقى السَّقفُ فوقهم، بل الله مُنزَّهٌ عن ذلك»[2]. فعلينا أنْ نُثبتَ المعنى العامَّ للنُّزولِ، دون الخوضِ في معرفةِ كيفيَّةِ النُّزولِ.

---

(١) شرح حديث النزول، لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرحمن الخميس (ص٣٣٣-٣٣٦)، ومختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص٤٢٤-٤٢٥).

(٢) شرح حديث النزول، لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرحمن الخميس (ص٢٣٢).

٣) المُنكِرونَ لِصِفَةِ المَعِيَّةِ وَالقُربِ

يُنكِرُ الجهميَّةُ[١] مَعِيَّةَ اللهِ تعالى، وقُرْبَهُ من عِبَادِهِ، مُتصوِّرين ـ تَصَوُّرًا خَاطِئًا ـ أنَّ ثَمَّةَ صُعوبةً بين استوائِهِ على عَرْشِهِ وكَوْنِهِ معهم حيثما كانوا. وقد بيَّنا: أنَّ النُّصوصَ تُثبتُ ـ بِمَا لا يدعُ مجالاً للشَّكِّ ـ أنَّ الله سبحانه مع عباده حيثما كانوا، وأينما وُجدوا، ولا تخفي عليه خافيةٌ، وأنَّه قد أحصى كُلَّ شيءٍ عددًا وأحاط بكُلِّ شيءٍ علمًا.

شُبْهَتُهُمْ: أنَّهم يزعمون أنَّ الْمَعِيَّةَ ـ سواءً منها العامَّةُ أو الخاصَّةُ ـ تدلُّ على الْمُمازجَةِ والْمُخالَطَةِ الذَّاتيَّةِ، وذلك لاعتقادهم أنَّ المعيَّةَ تقتضي أن يكون الله بذاته في كُلِّ مكانٍ، وهذا مُستحيلٌ على الله، وإذا كان ذلك كذلك فإثباتُ المعيَّةِ له مُستحيلٌ.

الرَّدُّ عليهم: أنَّ المعيَّةَ بنوعيها لا تفيد ـ كما يزعمون ـ الممازجة والمخالطة الذاتية لا شرعًا ولا لغة. أمَّا لُغَةً: فإنَّ لفظ «مع» لا تدل إلا على مطلق المصاحبة والمقارنة، وهذه المقارنة أو المصاحبة أعمُّ من أن تكون بالذات أو بمعانٍ أُخر. وإنَّ السِّياقَ والقرائِنَ التي تُحيطُ بالمقامِ هي التي تُعَيِّنُ نوعَ تلك المصاحبة، وكان النبي صلوات الله وسلامه يقول: «اللهمَّ أنت الصَّاحِبُ في السَّفرِ والخليفةُ في الأهلِ»فهو سبحانه مع المسافر في سفره، ومع أهله في وطنه، ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم، كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[الفتح: ٢٩]؛ أي: معه على الإيمان، لا أن ذاتهم في ذاته، بل هم مُصاحبون له.

---

(١) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٢٢٧).

فـإذا وردت نصـوص القـرآن الكـريم وأحاديـث الرسـول الصـادق المصدوق تصفُ الله سبحانه بالمعيَّةِ، فعلينا أن نُؤمنَ بأنَّ هذه المعيَّةَ التي يتَّصفُ بها الله ﷻ وهي معيَّةُ علمٍ وإطِّلاعٍ إن كانت عامة، وتزيد عليها معنى الحفظ والنصر والتأييد إن كانت خاصة، ولا ينبغي أن نفهم منها أي معنى من المعاني التي لا تليق بالله تعالى.

يقول شيخ الإسلام **ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكُلُّ مَنْ قال: إنَّ الله بذاته في كُلِّ مكانٍ، فهو مُخالفٌ للكتابِ والسُّنةِ وإجماعِ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ وأئمتها، مع مُخالفَتِهِ لِمَا فَطَرَ الله عليه عبادَهُ، ولِصَرِيحِ المَعقُولِ، وللأدلَّةِ الكثيرةِ»[1].

٤) المُنكِرُونَ لِمَجِيءِ اللهِ يَومَ القِيَامَة

يذهبُ النُّفاةُ لِصِفَاتِ الله الفعليَّةِ إلى إنكارِ مجيءِ الله تعالى ويُفسِّرُونَ الْمَجِيءَ المذكورَ في قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]،والمذكور في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[البقرة: ٢١٠] يفسرونه بمجيء أمر الله سبحانه.

ويردُّ عليهم: بأنَّهم إنْ فَسَّرُوا المجيءَ الواردَ في هاتين الآيتين بهذا التفسير وهربوا من الحقيقة، فماذا يصنعون بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. فلقد اتَّفقَ الْمُفسِّرُونَ الذين ينهجون منهجَ السَّلفِ كابن جرير، والشَّوكاني فيما نقله عن مُقاتل وابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيره على أنَّ معنى الآية: إلا أن تأتيهم

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ٢٣٠).

الملائكة بالموت، فتقبض أرواحهم، أو أن يأتيهم ربُّك «يا محمد» يوم القيامة بين خلقه،أو أن يأتيهم بعض آيات ربِّك، ومن أظهرها طلوع الشمس من مغربها[(١)] . وبهذا يتَّضحُ أنَّه ليس لدى النُّفاةِ جوابٌ بالنسبةِ لهذه الآية؛ إذ لم يبقَ هناك مَنْ يُضيفون إليه المجيءَ؛ لأنَّ الآية ذكرت مجيء الملائكة لقبضِ الأرواحِ، ثم ذكرت مجيء الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للحسابِ والقضاءِ، ثم ذكرتْ مجيءَ أمرِ اللهِ بأمرِهِ سبحانه.

وقد يُحاولون تعزيز موقفهم في إنكارهم لمجيء الرَّبِّ بقولهم: إذا قلتم مجيء الرَّبِّ يوم القيامة، فهل معنى ذلك: أنَّ هذا المجيء مجيءُ انتقالٍ؟ وهل يخلو منه العرش عند عندئذٍ؟

والرَّدُّ عليهم: أنَّ محاولة معرفة المجيء هو محاولة للإحاطة بالله علمًا، وذلك مُستحيلٌ شرعًا وعقلاً، إنَّما الواقع أنَّ الله تعالى هو الذي يحيط علمه بخلقه، أمَّا هو سبحانه يعلمُ ولا يُحاطُ به علمًا ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة: ٢٥٥]. فلا يحيطون بذاته ولا بصفاته، ولا بأفعاله علما. والمجيء من أفعال ربنا، فيقف علمنا في المجيء عند معرفة المعنى العام دون الخوض في معرفة كنه المجيء وكيفيته.

٥) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ المَحَبَّةِ

يذهبُ الجهميَّةُ وغيرهم من - المعتزلة والكلابية والأشاعرة - إلى إنكارِ صِفَةِ الْمَحَبَّةِ، فاللهُ لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، ويُعلِّلون رأيهم: بأنَّ الْمَحَبَّة

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير(٣/ ٣٨٧)، وفتح القدير، للشوكاني (٢/ ٢٢٦).

انفعالٌ نفسيٌّ، وتغيُّرٌ من حالٍ إلى حالٍ، وذلك من صفاتِ المحدثين، فاتِّصافُ الله بِهَا يُؤدِّي إلى تشبيهِ الخالقِ بالمخلوقِ، وذلك مُحالٌ، وما يُؤدِّي إلى المُحالِ فهو مُحالٌ، فوصفه تعالى بأنَّه يُحِبُّ مُحالٌ. ويلجأُ الجهميَّةُ إلى تأويلِ النُّصُوصِ المصرِّحةِ بِمَحَبَّةِ الله لخلقه، ومحبةِ الخَلْقِ لِرَبِهِمْ. فيقولون: إنَّ الْمُرادَ بمحبَّةِ اللهِ لخلقِهِ: إحسانُهُ إليهم، وإثابَتُهُمْ على أعمالهم الصَّالحةِ، ورُبَّما أَوَّلُوها: بِثنائِهِ عليهم، ومدحِهِ لهم. وتارةً يُؤوِّلُونها: بنفسِ الإرادةِ؛ أي: إرادة الإحسانِ والعَطَاءِ.

ويقولونُ: الإرادةُ إِنْ تعلَّقتْ بتخصيصِ العبدِ بالأحوالِ والمقامات العَلِيَّةِ سُمِّيتْ «مَحَبَّةً» وإنْ تعلَّقتْ بالعُقُوبةِ والانتقامِ سُمِّيتْ «غَضَبًا». ومن جعلَ مَحبَّته للعبدِ ثناءَهُ عليه، ومَدْحَهَ له، ردَّها إلى صِفَةِ الكَلامِ؛ ومَنْ رَدَّها إلى صِفَةِ الإرَادَةِ جعلها مِنْ صفاتِ الذَّاتِ باعتبارِ أصلِ الإرَادَةِ، ومِنْ صِفَاتِ الأفعالِ باعتبارِ تَعَلُّقِهَا. أمَّا مَحبَّةُ العباد لربِّهم، فَيُؤوِّلون النُّصوصَ التي تُخبرُ بذلك: بإرادَةِ التَّقرُّبِ إليه، والتَّعظيمِ له، ومَحبَّةِ عبادَتِه وطاعَتِه. ويقولون: إنَّ المحبَّةَ إرادةٌ، والإرادَةُ لا تتعلَّقُ إلا بالمحدَثِ المقدور، والقديمُ يستحيلُ أنْ يُرادَ، وَبِناءً على ذلك أنكروا مَحبَّةَ العِبَادِ والملائكةِ والأنبياءِ والرُّسُلِ له[(١)].

ولو أعملوا عقولهم، لأدركوا أنَّ ما يصدر عن الإنسان من طاعةٍ لربِّه، وامتثالٍ لأمرِهِ هي من ثمراتِ تلك المحبَّةِ التي أنكروها؛ وأنَّهم بإنكارهم للمحبة قد أنكروا خاصة الخلق والأمرِ، والغاية التي وُجِدُوا لأجلها، فإنَّ الخلقَ والأمرَ والثَّوابَ والعِقَابَ إنَّما نشأ عن المحبة ولأجلها. وليس لديهم

(١) مدارج السالكين (٣/ ٢٢).

من الأدلة العقلية أو النقليَّةِ ما يستندون إليه في تأويلهم للنصوص وإنكارهم لصفة المحبة، بل لا تُؤيِّدهم حتى الفِطْرَةُ السَّليمةُ فيما ذهبوا إليه. فلو سألتَ مُسلمًا ـ وهو لا يزال على فِطْرَتِهِ ـ هل تحبُّ الله؟ لاندهشَ مِنْ سُؤالك وأجابك على الفور: كيف لا أحبُّه وأنا مسلمٌ. ولو قُلتَ له: إنَّ الله لا يُحبُّك، لأصابتْهُ الدَّهشةُ، واعتبر أنَّك تدعو عليه وتُخبرُه بأنَّه لا خيرَ فيه. وهكذا يتَّضحُ لنا أنَّ: الجهميَّةَ لم يبنوا عقيدتهم على نُصوصِ الكتابِ والسُّنةِ، بل عملوا جاهدين على تحريفِ تلك النُّصوصِ وَلَيِّ أعناقها لِتُوافِقَ أهواءَهم، وتؤيِّدَ نظرياتهم. ولو ناقشناهم في الإرادة التي فسَّروا بها «المحبة» ستكون النتيجة أحد أمرين:

الأول: إمَّا أن يستسلموا فيعودوا إلى رشدهم، فيثبتوا الإرادة والمحبة معـًا، فيسلم لهم إيمانهم وعقيدتهم.

الثاني: وإمَّا أن ينفوا الإرادة، ويلزمهم هذه الحالة نفي الإرادة والصفات المماثلة لها، مثل القدرة والعلم مثلاً، لأنَّ «ما ثبت لأحدِ المثلين ثبت للآخر» سلبـًا وإيجابـًا، ولا محالة وهذا الموقف لا يجتمع، والإيمان الصحيح. وقد يُحاولون إيجادَ مُبرِّرٍ لإنكارِ المَحبَّةِ فيقولون: إنَّ المحبةَ تُوجبُ لِلْمُحِبِّ بدركِ محبوبه فرحـًا ولذَّةً وسروراً، فلو أثبتناها لله أدَّى هذا إلى تشبيه الخالق بالمخلوق.

والجوابُ عن هذه الشُّبهةِ: لا يلزم عقلاً إثبات لوازم صفة المخلوق لصفة الخالق إذ لا مناسبة بينهما ولقوله تعالى: تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٦) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ الغَضَبِ

يُنكِرُ **المعتزلة والأشاعرة** ومَن سار على نهجهم صفة الغضب. ويزعمون: أنَّ المراد بالغضب المذكور في النصوص القرآنية والنبوية هو لازمُ الغضبِ، وهو إرادة الانتقام. وعلَّلوا لما ذهبوا إليه بقولهم: إنَّ أصل الغضب غليان دمِ القلب عند إرادة الانتقام، وذلك مستحيلٌ على الله تعالى، أو هو الانفعالُ والتَّغيُّرُ من حالٍ إلى حالٍ، وهو أمرٌ لا يجوز أن يتَّصفَ الله به؛ لأنَّه يترتَّبُ على اتِّصافه بذلك مُشابهته لخلقه، والله سبحانه يجبُ أنْ يُنزَّهُ عن ذلك.

والرَّدُّ عليهم: أنَّ لوازم صفة الغضب ـ التي يتَّصفُ بها المخلوق ـ من الانفعال وغليان القلب، ونحوها لا تلزم صفة الخالق؛ إذْ لا مناسبة بين صفات الخالق وصفات المخلوق حتى تُقاسَ عليها. والسَّلفُ يُثبتون هذه الصفة لله ﷻ، ويبقونها على ظاهرها الذي يليق بالله تعالى إيمانًا منهم: بأنَّ النصوص لا تدلُّ بظاهرها إلا على ما يليق بالله. وهم حينما يثبتونها لله تعالى لا يصل بهم الإثبات إلى التشبيه أو التمثيل [(١)].

ويردُّ عليهم أيضًا: بأنَّهم كما أثبتوا ذات الله تعالى دون تفكيرٍ في لوازم ذوات المخلوقين، يلزمهم إثبات صفاته سواء أكانت ذاتية أو فعلية، دون تفكير في لوازم صفات المخلوقين؛ لأن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر؛ وبالتالي فإن الكلام في الصفات عامة كالكلام في الذات

---

(١) ينظر: الإبانة، لابن بطة (٣/ ١٢٧-١٢٨)، وشرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (١/ ٢٧٠-٢٧١).

سلبًا وإيجابًا[١].

٧) المُنكِرُونَ لِصِفَاتِ الرِّضَا:

رضا الله ﷻ هو مطلبُ كُلِّ مُسلمٍ؛ وهو الغايةُ التي يسعى إليها السَّاعون من طاعتهم لربِّهم، وعبادتهم له، ومن الأدعية المأثورة التي يدعو بها ما يطلبون رضا الله «**اللهمَّ إنَّا نسألُكَ رِضَاكَ وَالجنَّةَ، ونَعُوذُ بِكَ مِنْ سَخَطِكَ وَالنَّارِ**». فرضا الله عنهم، وعدم سخطه عليهم مطلبٌ لا يدنو منه أيُّ مطلبٍ، وغايةٌ لا تُزاحمها أيُّ غايةٍ. وقد تضافرت كثيرٌ من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تتحدث عن رضا الله ﷻ عن عبادة المؤمنين الذين حَسُنَتْ عبادتُهم، وخَلُصتْ نِيَّاتُهم، واتَّجهوا بعبادتهم إلى ربِّهم دون سواه.

كما أخبرت الآيات القرآنية عن رضا عباد الله المؤمنين عن ربهم، حين يتفضَّل عليهم فيدخلون جنَّته، ويحلُّ عليهم رضوانه. ولكن المخالفين لمنهج السلف أنكروا صفة «الرضا»، ودفعهم هذا الإنكار إلى تأويل النُّصوص التي تُثبتها.

وشُبهتهم التي ارتكزوا عليها أنَّهم يدَّعون: أنَّ «الرضا» انفعالٌ نفسيٌّ، وتغيُّرٌ من حالٍ إلى حالٍ، وذلك من صفات المحدثين التي لا تليق بالله تعالى. واتِّصافه بها يُؤدِّي إلى تشبيه الخالق بالمخلوق، وذلك مُحالٌ، وما يُؤدِّي إلى المحالِ فهو المحالُ. ويقولون: إنَّ المراد«بالرضا» لازمه أو إرادة لازمه، أي: أنَّ المراد «بالرضا» ما يلزمه، ويترتَّبُ عليه من إسباغِ إنعام الله

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (١/ ٢٧٠-٢٧١).

لهم، وإكرامهم بالثَّوابِ الجزيلِ، لأنَّ من لوازم رضا الله عن عباده: أن يُثيبهم ويجزل لهم العطاء. أو أنَّ المراد: إرادةُ ثوابِهم وإنعامهم.

والرَّدُّ عليهم: أنَّ لوازم صفة «الرضا» ـ التي يتَّصفُ بها المخلوق ـ لا تلزم صفة «الرضا» التي يتَّصفُ بها الخالق جلَّتْ قُدرتُهُ، فصفة «الرضا» التي أثبتها السَّلفُ لله تعالى صفةٌ تليقُ بجلالِ الله وعظمته، أمَّا رضا العبد فهي صفةٌ تتناسبُ مع ضعفه وعجزه، ولذلك تتأثر الانفعالاتُ، وتتغير الأحوالُ[1].

وإنْ أرادوا أرادة الرضا فسوف يرد عليهم في صفة «الإرادة» التي أثبتوها وفسَّروا بها الرِّضا ما أوردوه على غيرهم في صفة الرضا، وذلك لأنَّ الإرادة لا تكون إلا لمناسبة بين المُريدِ والمُرادِ وذلك يقتضي الحاجة، وهو نقصٌ ومُحالٌ في حقِّ اللهِ تعالى[2].

٨) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ الرَّحمَةِ:

لقد بيَّنا سلفاً أنَّ صفةَ الرَّحمةِ ثابتةٌ لله بالكتابِ والسُّنةِ، وإجماع سلف الأمة، قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، وقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله خلق الخلق كتب بيده على نفسه: إنَّ رحمتي تغلب غضبي**»[3]، بل إنَّ إثبات أنَّ الله رحيمٌ، وهو أرحم الراحمين، هذا الإثبات أمرٌ فطريٌّ، وموقفُ السَّلفِ من صفة

---

(١) ينظر: مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٦٨-٦٩).

(٢) ينظر: الرسالة التدمرية مع شرحها التحفة المهدية (١/ ٤٦-٤٧).

(٣) رواه الترمذي، باب رحمة الله غلبت غضبه، حديث رقم (٣٥٣٧).

«الرحمة» التي اتَّصف بها الخالق ﷻ هو الوقوف عند فهم المعنى العام فقط دون الخوض في إدراك الكُنْهِ والكيفيَّةِ، ثُمَّ اللُّجوءُ إلى التأويلِ عند العجز عن إدراك الحقيقة. وأمَّا الخلف فلا يسعهم - عادة - إلا الخوض والتَّعمُّقَ والمناقشات المتطرِّفة، فهاك مناقشتهم بإيجاز:

أمَّا الخلف: فإنَّهم خاضوا في إدراك حقيقة الصفة، ومعرفة كيفيتها ودفعهم هذا الخوض إلى القبول بالقول: بأنَّ صفة الرحمة لا يجوز إثباتها لله تعالى على ظاهرها، لأنَّ الرحمة رقَّةٌ تعتَري القلب، أو رِقَّةٌ تكون في الرَّاحِمِ، وهي من الكيفيات النفسية، فهي ضعفٌ وخورٌ في الطَّبيعة، وتألُّم على المرحوم، وهذه المعاني «نقصٌ»، وما كان كذلك مستحيلٌ في حقِّه تعالى فإثبات «الرحمة الله تعالى مستحيلٌ، وإنَّما المراد لازمه أو إرادة لازمه[1]. وهو «إرادة» الخير أو إرادة الإحسان»[2].

الرَّدُّ عليهم: أنَّ ما ذكروه من أنَّ حقيقة الرحمة: رقّة في القلب، وهو ضعفٌ وخورٌ، إنَّما هو من لوازم صفات المخلوق التي نعرف حقيقة ذاته، وأمَّا بالنسبة لصفات الله تعالى فهذه اللوازم غير لازمة لصفاته، لأنَّ الله ليس كمثله شيء فقياس صفاته على صفات المخلوق قياس فاسد. ولقد قال أهل العلم «إنَّ الكلامَ في الصفات فرعٌ عن الكلامِ في الذَّاتِ يحتذى حُذوه». فإذا كان من غير الجائز قطعاً قياس الخالق سبحانه على المخلوق في ذاته تعالى، فكذلك الأمر في الصفات، فغيرُ جائزٍ قياسُ صفاته على

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٤١).

(٢) ينظر: الإنصاف، للباقلاني (ص٦٣)، ولوامع الأنوار (١/ ٢٢١).

صفات المخلوق[١].

وهذه الرِّقَّةُ التي تعتري قلب الإنسان، ويحسُّ بها تجاه مخلوقٍ مثله في موقفٍ مُعيَّنٍ نُقرُّ بِها، ونعترف بأنَّ هذه الرقَّةِ هي حقيقة الرحمة التي يتَّصفُ بها المخلوق، ونُحيط به علمًا ذاتًا وصفةً، وأمَّا بالنسبة للخالق ﷻ الذي آمنا به إيمانًا لا يتطرَّقُ إليه أدنى شكٍّ. فلا ينبغي أن نحاول معرفة حقيقة رحمته التي وسعت كُلَّ شيءٍ[٢].

وتفسيرُ الْمُنكرين الرحمة بـ«الإرادة» لا يُخرجهم من الإشكالِ، وذلك للآتي:

١ـ يَرِد على هذا التفسير أنَّهم فسَّروا الصِّفةَ بِصِفَةٍ أُخرى، وهو تفسيرٌ مرفوضٌ، لأنَّ «الإرادة» صِفَةٌ مُستقلَّةٌ قائمةٌ بنفسها، كما أنَّ «الرحمة» كذلك صفةٌ قائمةٌ بنفسها، وكُلُّها صفاتٌ ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنةِ.

٢ـ ولو سلَّمنا ـ جدلاً ـ بهذا التفسير، فسوف يُرَدُّ عليهم في صفة «الإرادة» التي أثبتوها وفسَّروا بها الرحمة. ما أوردوه على غيرهم في صفة الرحمة. وذلك لأنَّ الإرادة لا تكون إلا لمناسبة بين المريد والمراد، وذلك تقتضي الحاجة. وإلا فما لا يحتاج إليه الحي لا ينتفع به ولا يريده، وهو معنى لا يليقُ بالله. فإذاً إثبات الإرادة يُؤدِّي إلى إثبات الحاجة، وهو «نقصٌ» ومُحالٌ في حقِّ الله تعالى، وما يُؤدِّي إلى المحال فهو محالٌ. فإثباتُ الإرادةِ مُحالٌ، وهذا ما يُؤدِّي نفي جميعِ الصِّفَاتِ[١].

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ١٢١).

(١) بدائع الفوائد (٣/ ٢٣)، وشرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٥٧).

٩) المُنكرون لصفة الضّحك

أثبتَ أهلُ السُّنةِ «الضَّحكَ» لله تعالى، دون أن يخوضوا في كيفية ذلك؛ اعتمادًا على الأحاديث النبوية الصحيحة التي تُثبت هذه الصفة لله تعالى، ومنها ما روى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «ثم يفرغُ الله من القضاء بين العباد، ويبقى رجلٌ مُقبلٌ بوجهه على النار..» إلى أن يقول: «فيقول: أي ربّ لا أكون أشقى، فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه فإذا ضحك الله منه قال: ادخل الجنة»[(١)].

أمَّا الجهميَّةُ فقد أنكروا إثبات صفة «الضحك» لله تعالى، والذي أوقعهم في هذا التَّخبُّطِ عدم اعتمادهم على الأدلَّةِ النقليَّةِ التي جاءت بِها السُّنةُ الصَّحيحةُ واعتمادهم على عقولهم القاصرة. فزعموا: أنَّ إثبات الضَّحكِ لله تعالى يُؤدِّي إلى مُشابهة الله لخلقه، ولو شَابَهَ خلقه لكان جسمًا، ولو كان جسمًا لكان حادثًا[(٢)] وذلك مُحالٌ على الله تعالى. وقد أَوَّلوا ضحك الله الذي أثبتته الأحاديث النبوية «بالرضا»، مُبتعدين بذلك عن منهج أهل الحديث والسنة الذي درج عليه سلف هذه الأُمَّةِ. قالوا: إنَّ الضَّحكَ خِفَّةُ الرُّوح، وذلك يكون عند تَجدُّدِ ما يَسُرُّ واندفاع ما يَضُرُّ. وهذا مُحالٌ بالنسبة لله، إذًا: فوصفه بالضَّحكِ مُحالٌ[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى «وجوهٌ يومئذٍ ناضرة» (٤/ ٢٣٢٠/ح: ٧٤٣٧)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية (١/ ١٤٣/ ح: ١٨٢).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص١٥١).

(١) ذكر مثل ذلك الرازي. ينظر: أساس التقديس (ص١١٠-١١١)، ومشكل الحديث، لابن فورك (ص٤٧٦-٤٧٧).

ويردُّ عليهم: بأنَّ الضَّحِكَ الذي يتحدَّثون عنه هو ضَحِكهم وضحِك أمثالهم من المخلوقات التي تضحك إذا حدث لها أمرٌ تسرُّ له فتضحك فرحًا وطربًا.

أمَّا الضَّحِكُ الذي يُوصف به الخالقُ ﷻ فهو ضَحِكٌ لا تُدركُ الخلائِقُ حقيقته ولا تعرف كيفيَّته، لأنَّ الخلائقَ لم تُدركْ الخالقَ فكيف تُدركُ حقيقةَ ضِحْكِهِ ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٣]، والكلامُ في الصِّفاتِ فرعٌ من الكَلامِ في الذَّاتِ. وإثباتُ «الضَّحكِ» لله تعالى هو إثباتٌ يليقُ بذاتِهِ وجَلالِهِ وعظمَتِهِ ولا يُشبهُ ضَحِكَ الخَلائِقِ في شيءٍ، فهو ﷻ: تَعالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١][(١)].

١٠) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ التَّعَجُبِ

الْمُخالِفُونَ لمنهجِ السَّلفِ من الْمُنكرين للصِّفاتِ؛ كالجهمية والمعتزلة، الذين أنكروا وصفَ الله تعالى بالتَّعجُّبِ، وشُبهتُهُمْ التي ارتكزوا عليها: أنَّهم قالوا: إنَّ التَّعجُّبَ استعظام للمتعجب منه.

الرَّدُّ عليهم: أمَّا قولهم: التعجب استعظامٌ للمُتعجَّب منه. فيقال: نعم، وقد يكون مقرونـًا بالجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله بكل شيءٍ عليمٍ، فلا يجوزُ عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره؛ تعظيمـًا له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم.

---

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٢١-١٢٢)، ونقض الإمام أبي سعيد الدارمي (٢/ ٧٧١-٧٧٢)، وقد أطال من يُؤول الربّ جلَّ وعلا، والأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ٤٠١-٤٠٢).

إمَّا لعظمة سببه، أو لعظمته، فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم، فقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[التوبة: ١٢٩]، [المؤمنون: ٨٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ووصف بعض الشر بأنه عظيم، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾[النساء: ٦٦-٦٧].

ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] على قراءة الضم[1]. فهنا عجبٌ من كفرهم مع وضوح الأدلة. وقال النبي ﷺ للذي آثار هو وامرأته ضيفهما «**لقد عجب الله**»، وفي لفظ الصحيح «**لقد ضحك الله الليلة من ضيفكما البارحة**»[2]. وقال: «**إنَّ الربَّ ليعجب من عبده إذا قال: ربّ اغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، يقول علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا**»[3].

وغيرها من النُّصوصِ القَرآنيَّةِ، والأحاديث النبوية الصحيحة التي أثبتت اتِّصافَ الله بالتَّعجُّبِ، وإذا كان ذلك كذلك، فيجبُ علينا التَّسليمُ بما أثبتته هذه النُّصوصُ دون اللُّجوءِ إلى تأويلها، والقولُ على الله بغيرِ علمٍ، لأنَّ

---

(١) أي: ضم التاء في قوله تعالى: (عجبتُ).

(٢) أخرجه البخاري، باب: قول الله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، رقم الحديث (٣٧٩٨) (٤٨٨٩)

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٩٧، ١١٥، ١٢٨)، والترمذي، باب: ما يقول العبد إذا مرض (٥/ ٤٩٢) حديث رقم (٣٤٤٦)، وقال: حسن صحيح.

التَّأويلَ ليس بالأمرِ اليقينيِّ، بل هو أمرٌ مظنونٌ، والقولُ بالظَّنِّ في صفاتِ الله تعالى غيرُ جائزٍ، فربَّما أَوَّلنا النَّصَّ على غيرِ مُرادِ الله تعالى، فنقعُ في الزَّيغِ الذي وصف الله به المؤولين في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. ولهذا لم يخضْ السَّلفُ في معرفة كُنْهِ «التَّعجُّبِ» وحقيقته. وكان منهجهم: القول: بأنَّ التَّعجُّبَ معلومُ المعنى، وكيفيَّتُهُ مجهولةٌ لنا، والإيمانُ بذلك واجبٌ[١].

١١) المُنكِرُونَ لِصِفَةِ الفَرَحِ

الْمُخالِفُونَ لمنهج السَّلفِ أنكروا إثبات صفة «الفرح» لله تعالى. وشُبهتهم التي ارتكزوا عليها: أنَّ حقيقةَ «الفرح» خِفَّةٌ وانفعالٌ وتَغيُّرٌ من حالٍ إلى حالٍ، وذلك لا يليقُ بالله تعالى؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى الْمُماثلةِ بين الله وخلقه، وذلك مُستحيلٌ على اللهِ، فإثباتُ الفَرَحِ له مُستحيلٌ. وقد أَوَّلُوا النُّصوصَ التي تُثبتُ صِفَةَ «الفرح» لله تعالى بأنَّه الَمُرادُ منها أثرُها ولازمُها وهو قبولُ التَّوبةِ والثَّوابُ الجزيلُ[٢].

الرَّدُّ عليهم: قد ثبت في الصِّحاح من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ الله يفرح بتوبةِ التائب أشدَّ من فرح مَنْ فَقَدَ راحلته بأرضٍ دويةٍ مهلكةٍ ثم وجدها بعد اليأس**»[١] فإنَّ صفةَ الفرحِ التي يُثبتها السَّلفُ لله تعالى لا تُماثلُ صفةَ الفرحِ التي يُثبتونَها لِخَلْقِهِ؛ لأنَّ كُلَّ ما يُثبتُ لله تعالى من صفات

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٦٩-٧٠).

(٢) النبوات، لابن تيمية (ص٧٣).

(١) أخرجه الترمذي (٤/ ٦٥٨/ ح: ٤٢٩٨).

الكمال التي وردت بها النُّصوصُ من القُرآنِ والسُّنَّةِ هي مُختصَّةٌ به لا يُشاركه فيها أحدٌ من خَلْقِهِ. وإطلاقُ صِفةِ «الفَرَحِ» على الله تعالى، وعلى خلقه هو اشتراكٌ في الاسم، وهذا الاشْتراكُ في الاسمِ لا يُوجبُ مُماثلةَ المخلوقين فيما دلَّتْ عليه هذه الأسماءُ. فوصفه تعالى بالفرح، ووصف خلقه بالفرح لا يُوجبُ مُماثلةَ فرحه لفرح خلقه، لأنَّ صفة «الفرح» إذا أُطلقتْ على الله تعالى حُمِلَتْ على ما يليق به مِمَّا لا يُماثلُ صِفَةَ المخلوقِ، وإذا أُطلقتْ على المخلوق حُمِلَتْ على ما يليقُ به مِمَّا لا يُماثلُ صِفَةَ الخالقِ، فالاشتراكُ في الأسماءِ لا يقتضي تَمَاثُلَ الْمُسمَّياتِ. وإذا كان ذلك كذلك: فلا نحتاج إلى التَّعسُّفِ في تأويلِ هذه النُّصوصِ وصَرْفِها عن معانيها الْمُتبادرةِ منها. بل يجبُ علينا أَنْ نَحملَ ذلك على حقيقته، دون أنْ يُفهمَ التَّماثُلُ بين الله وبين خلقه، فإنَّ حقيقتها بالنِّسبةِ لله تعالى غيرُ حقيقتِها بالنِّسبةِ للمخلوقين[(١)].

١٢) الْمُنكِرُونَ لِصِفَةِ الكَلامِ

أنكر الأشاعرةُ والمعتزلةُ كلامَ الله الحقيقي اللَّفظي الذي يسمعه الْمُخاطبُ والذي من جمُلته القرآن الكريم، وزعموا أنَّ هذا القرآن ليس بكلامِ اللهِ حقيقةً، وإنَّما هو دالٌّ على كلامِ اللهِ الحقيقي النَّفسي الذي ليس بحرفٍ ولا صوتٍ[(١)(٢)].

(١) ينظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٣٤٤)، وشرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس (ص٤٥).

(١) ينظر: تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص٧١)، وشرح العقائد النسفية (ص٩٤)، وشرح الفقه الأكبر (ص٤٠)

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨).

وقالوا: إنْ كان الله تعالى يتكلَّمُ بكلامٍ له صوتٌ وحرفٌ، لزم من ذلك التَّشبيهُ والتَّجسيمُ(١)، لأنَّه لابُدَّ له حينئذٍ من مَخارجِ الحُرُوفِ من اللِّسانِ والشَّفتين وغيرهما. والله مُنزَّهٌ عن ذلك.

وقد ثبتَ في القُرآنِ الكريمِ أنَّ بعضَ أعضاءِ بني آدم تتكلَّمُ يوم القيامة دون أن يكون لها لسانٌ وشفتان.

قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ وَتَشۡهَدُ أَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [فصلت: ٢١].

كما ثَبتَ في السُّنةِ كلامُ بعضِ الجماداتِ، كتسبيحِ الحصا، وتسبيحِ الطَّعامِ بين يديّ رسولِ اللهِ ﷺ وسلامِ الحَجَرِ عليه، ونحن نُؤمنُ بكلامِ هذه الأشياءِ تصديقاً لخبرِ اللهِ وخبرِ رسوله ﷺ، فلنؤمن بكلام الله الذي أنطقها، دون أنْ نُحاولَ إدراكَ كيفيَّةِ تكلُّمه، ويقول القاضي عبد الجبار: «إنَّ القرآنَ كلامُ الله ووحيه، وهو مخلوقٌ مُحدثٌ»(٢). وقد تمسَّك في قوله هذا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، قائلاً: الآيةُ تدلُّ بعمومها على حُدوثِ القُرآنِ وأنَّه تعالى خلقه، ولا دلالةٌ تُوجِبُ إخراجَ القُرآنِ من هذا العُمومِ، فيجبُ دُخوله فيه(١).

يُقالُ لهم: إنَّ تمسُّككم بهذه الآية على زعمِ أنَّ القُرآنَ شيءٌ فيكون داخلاً في عموم كُلٍّ، فيكون مخلوقاً لمن أعجب العجب!، وذلك أنَّ أفعالَ العِبَادِ كُلَّها

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧٠).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨).

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٩٤).

عندكم غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى، وإنَّما يخلقها العباد جميعها لا يخلقها الله، فأخرجتموها من عموم «كل»، وأدخلتم كلام الله في عمومها، مع أنَّه صِفَةٌ من صفاتِهِ، به تكون الأشياءُ المخلوقةُ، إِذْ بأمره تكوَّنت المخلوقات. قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ففرَّقَ بين الخلق والأمر، فلو كان الأمرُ مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخر بآخر إلى ما لا نهاية له، فيلزم التَّسلسل، وهو باطلٌ.... وطرد باطلكم أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريحُ الكفرِ، فإنَّ علمه شيءٌ وقدرته شيءُ... فيدخل ذلك في عموم كُلّ، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عمَّا تقولون علواً كبيراً[(١)].

وأيضاً كيف يصحُّ أن يكون اللهُ مُتكلِّماً بكلامٍ يقوم بغيره، ولو صحَّ ذلك، للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه، وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، وألا يفرق بين نَطَقَ وَأَنْطَقَ...، وإنَّما قالت الجلودُ: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]. ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون مُتكلِّماً بكُلِّ كلامٍ خلقه في غيره زوراً كان أو كذباً، تعالى الله عن ذلك، ولو صحَّ أنْ يُوصفَ أحدٌ بصفةٍ قامت بغيره، لصحَّ أنْ يُقالَ للبصيرِ أعمى، والعكس، ولصحَّ أنْ يُوصَفَ تعالى بالصِّفاتِ التي خلقها في غيره من الألوان وغيرها.

أمَّا تمسُّككم بعُمُومِ كُلّ فإنَّ عمومها في كُلِّ موضعٍ بِحَسَبِهِ، ألا ترى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَـٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]،

---

(١) ينظر: شفاء العليل (ص٥٣)، وشرح الطحاوية (ص١٨٣).

ومساكنُهُمْ شيءٌ، ولم تدخل في عموم كُلِّ شيءٍ دمرته الرِّيحُ؟ وذلك لأنَّ الَمُرادَ تُدمِّرُ كُلَّ شيءٍ يقبلُ التَّدميرَ بالرِّيحِ عادةً، وما يستحقُّ التَّدميرَ، وكذلك قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، والمراد من كُلِّ شيءٍ يحتاجُ إليه الملوكُ، وهذا القيدُ يُفهمُ من قرائنِ الكَلامِ....

وعلى هذا فالمرادُ من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]؛ أي: كُلُّ شيءٍ مخلوقٍ، وكُلُّ موجودٍ سوى الله فهو مخلوقٌ، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى وصفاته، لأنَّه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هو الموصوفُ بصفاتِ الكَمَالِ، وصفاته مُلازمةٌ لذاتِهِ الْمُقدَّسةِ لا يتصوَّرُ انفصالُ صفاتِهِ عنه[1].... وبما أنَّ القرآن كلام الله، وكلامه تعالى صفة من صفاته، إذن القرآن ليس داخلاً في عموم الآية، فهو ليس مخلوقاً، وبذلك يبطل استدلالكم بهذه الآية. ومن أدلتهم التي استدلُّوا بها قول الأخطل:

إنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤادِ وإنَّما ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دليلا

فالاستدلالُ بهذا البيتِ استدلالٌ فاسدٌ لِعِدَّةِ أوجه منها:

أولاً: أنَّ الْمُستدلِّين بهذا البيتِ قد رَدُّوا، أو مِنْ أُصولِهِمْ أَنْ يَردُّوا أحاديثَ نبويَّةً مَهْمَا بلغتْ مِن الصِّحَةِ، وتلقَّاها أهلُ العلمِ بالقَبُولِ، وعملوا بها ما لم تبلغ حدَّ التَّواترِ بدعوى أنَّها أخبارُ آحادٍ، فكيف يستدلُّون بهذا البيت الذي يختلف أهل العلم في ثُبوته، وقد قيل إنَّه مصنوعٌ ومنسوبٌ إلى الأخطلِ، وليس هو في ديوانه، وقيل: إنَّما قال: «إنَّ البيانَ لَفِي الفُؤادِ» وهذا

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧١-١٧٢) بتصرف.

أقربُ إلى الصِّحَةِ[١].

ثانيـًا: إنَّهـم يُريـدون ـ بهـذا البيـتِ النَّصـرانيِّ ـ أنْ يُثبتـوا أنَّ الكـلامَ هـو «المعنى القائمُ بالنَّفسِ».

وهذا مردودٌ بالأحاديثِ الصَّحيحةِ التَّاليةِ:

١ – قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيءٌ من كلامِ النَّاسِ**»[٢].

٢ – قولـه عليـه الصـلاة والسـلام: «**إنَّ الله تجاوز لأمتي عمَّا حدَّثتْ به نفسها، ما لم تتكلَّمْ به أو تعمل به**»[٣].

٣ – قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الله يُحدثُ من أمرِهِ ما يَشَاءُ، وإنَّ مِمَّا أحدث أن لا يتكلَّموا في الصَّلاةِ**»[١].

وقد استدلَّ أهلُ العلمِ بهذه النُّصُوصِ، واتَّفقوا على أنَّ الْمُصَلِّي إذا تكلَّم في الصَّلاةِ عامداً لغير مصلحتها بطلت صلاته، واتَّفقوا على أن ما يقومُ

---

(١) المرجع السابق (ص١٨٤).

(٢) رواه مسلم وغيره عن معاوية بن الحكم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة، حديث رقم(٥٣٧)، وأخرجه الألباني عند تحقيقه لشرح الطحاوية (ص١٨٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: العتق، باب: الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق، رقم (٢٥٢٨).

(١) أخرجه أحمد (١/ ٦٢٢) رقم (٣٥٦٥)، وأبو داود، كتاب: الصلاة، باب: رد السلام في الصلاة، رقم الحديث (٩٢٤)، وقال الشيخ الألباني في صحيح أبي داود (١/ ٢٥٨): «حسنٌ صحيحٌ».

بالقلبِ من حديثِ النَّفسِ لا يُبطلُ الصَّلاةَ، فَعُلِمَ باتِّفاقِ العُلماءِ الذين يُعتدُّ باتِّفاقِهِمْ على أنَّ حديثَ النَّفسِ ليس بكلام. وقد فَرَّقَ صلوات الله عليه وسلامه بين حديثِ النَّفسِ وبين الكلامِ، وأخبر أنَّ الإنسانَ لا يُؤاخذ إلا بما يتكلَّم به، أي: ما ينطقُ به لِسَانُهُ. فلقد رُوِيَ أنَّ معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا رسول الله! إنَّنا لَمُؤاخذون بما نتكلَّمُ؟ فقال: «**وهل يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على مناخِرِهِمْ إلا حصائِدُ ألسنتهم**»[1]. فبيَّنَ أنَّ الكلامَ إنَّما هو باللِّسانِ، أمَّا حديثُ النَّفسِ فليس بكلامٍ لُغةً وشَرْعًا والشَّارعُ إنَّما خاطبنا بلُغةِ العربِ.

وَمِنْ شُبَهِ المعتزلة في القول بخلق القرآن: قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف: ٣] يُوجبُ حُدوثه، لأنَّ الجعل والفعل سواء في الحقيقة... فدل ذلك على حدوث القرآن"[2]. ويقول الزمخشري: «﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾؛ أي: خلقناه عربياً غير عجمي إرادة أن تعقله العرب، ولئلا يقولوا لولا فصلت آياته...»[1].

الرَّدُّ عن هذه الشُّبهةِ: إنَّ استدلالَ المعتزلةِ بهذه الآية باطلٌ من وُجُوهٍ، منها:

أولاً: أنَّ «جعل» تكون بمعنى: خلق إذا تعدت إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنبياء: ٣٠]. ما إذا تعدَّت إلى مفعولين لم تكن بمعنى

---

(١) رواه الترمذي وغيره بسند فيه انقطاع، تحقيق: الألباني على شرح الطحاوية (ص١٨٥).

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار بن أحمد (٧/ ٩٤).

(١) الكشاف، للزمخشري (٣/ ٤١١).

خلق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾[النحل: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. والآية التي استدلُّوا بها: «جعل» فيها قد تعدَّت إلى مفعولين، فهي ليست بمعنى خلق[1].

ثانيًا: أنَّ معنى «جعل» هنا «صرف» فيكون معنى الآية: إنَّا صرفناه من لُغةٍ إلى لُغةٍ؛ أي: صرفه الله إلى اللغة العربية، وذلك أنَّ كلامَ الله مُتعدِّدٌ ومُتنوِّعٌ، وهو سبحانه محيطٌ بجميعِ اللُّغاتِ، فهو إنْ شاء الله جعل كلامه عبريًا، وإنْ شاء جعله عربيًا. يقول الطبري عند تفسيره هذه الآية: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾؛ أي: نزلناه بلسان عربي[2]. فإذا كانت «جعل» ليست بمعنى خلق، بل بمعنى صرف بطل استدلال المعتزلة بهذه الآية.

ومن شُبههم: ما يرويه **فخر الدين الرازي** من استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]. حيث يقول: «احتجَّت المعتزلة على قوله: إنَّ الله تعالى تكلَّم بكلامٍ يخلقُهُ في جسمٍ بقوله تعالى: ﴿... مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، فإنَّ هذا صريحٌ في أنَّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سمع النداء من الشجرة، والمتكلم بذلك النداء هو الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وهو تعالى مُنزَّهٌ أنْ يكون في جسمٍ «أي: داخل الشجرة»، فثبت أنَّه تعالى إنَّما يتكلَّم بخلق الكلام في جسم»[1].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٧٤) بتصرف.

(٢) مختصر تفسير الطبري (٢/ ٢٢٣).

(١) التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ٢٤٥).

الردُّ عن هذه الشبهة: يقال لهم: إنَّ استدلالكم بهذه الآية على أنَّ الكلام خلقه الله تعالى في الشَّجرةِ، فسمعه موسى منها باطلٌ، ودليل ذلك: أول الآية وآخرها.

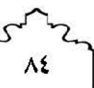
فأمَّا أولها: فقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ ﴾الآية. والنِّداءُ: هو الكلام من بُعدٍ، فسمع موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ النِّداءَ من حافَّةِ الوَادِي. ثم قال: ﴿فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾، أي: أنَّ النِّداءَ كان في البُقعةِ المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون من البيت ابتداء الغاية، لا أنَّ البيت هو المتكلِّم، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿...مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾الآية، لابتداء الغاية لا أنَّ الشَّجرةَ هي المتكلمة.

وأمَّا آخر الآية فيقول تعالى: ﴿ ... يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، فإنَّه لو كان الكلام مخلوقاً في الشَّجرةِ، لكانت هي القائلةُ لهذا الكلام وهو باطلٌ، وما يؤدي إلى الباطل مثله، ولو كان هذا الكلام بدا من غيرِ الله، لكان قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النازعات: ٢٤]. صدقًا؛ إذْ كُلٌّ مِنَ الْكَلامَيْنِ ـ عِنْدَكمْ ـ مَخْلُوقٌ قَدْ قَالَهُ غَيْرُ اللهِ وَقَدْ فَرَّقتم بَيْنَ الْكَلامَيْنِ عَلَى أُصُولِكُمْ الْفَاسِدَةِ، فزعمتم: أَنَّ ذَاكَ كَلامٌ خَلَقَهُ الله فِي الشَّجَرَةِ، وَهَذَا كَلامٌ خَلَقَهُ فِرْعَوْنُ! ! فَحَرَّفْتم وَبَدَّلْتم وَاعْتَقَدْتم خَالِقًا غَيْرَ اللهِ[1].

وبذلك تبطل هذه الشبهة.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٠٣-١٠٤). وينظر: الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد (ص١٣-١٤).



الْخَاتِمَةُ وَأَهمُّ النَّتائِجِ

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى... وبعدُ:

فإنَّ البحثَ في الصفات الإلهية على درجةٍ عالية من الأهميَّة والثَّراء، ويتضمَّن عددًا من النتائج المهمَّة، التي نرصُدها في النقاط التالية:

١ - أنَّ معرفة الله تعالى واجبة شرعًا وعقلاً، وهذا يعني أنَّ لها طرائقَ من التدبر والبحْث ينبغي أن تُسلك، وذلك في ذاته دالٌّ على قِيمة هذه المعرفة في تحقيقِ الإيمان وتعميقه من جِهة، ودالٌّ من جِهة أخرى على قِيمة الطُّرُق التي توصّل إلى ذلك.

٢ - أنَّ الله تعالى تَعَرَّف إلى عباده بأسمائه الحسنى وصفاته العُلا، فأنْزل في الكتاب والسُّنة منها ما يحقِّق ذلك، وأوردها في سِياق التوحيد، وهو دليلُ كون الإيمان بها من أُسس العقيدة، وهو مِن ثَمَّ دليلُ كونها واجبةَ الدراسة والمعرفة.

٣- أنَّ العقل وسيلةٌ لإثبات صِفات الله تعالى، وذلك يكون ممَّا ورَد به الشرع من الأدلَّة العقلية، أو ممَّا ظاهَرُه من الأدلَّة العقلية المتوصَّل إليها بالنظر، ومِن هذه الأدلَّة أنَّ كل موجود موصوف، وأنَّ صفة كلِّ موجود شرْطٌ في معرفته، وبالعقل كذلك تثبُت صفات الله تعالى.

٤ - أنَّ اللغة العربية بابٌ واسِع أصيل في فَهْم الصفات الإلهية؛ من حيثُ كانت ألفاظًا شرعية، والشارع حكيمٌ في اختيار اللفظ الأدقِّ، فينبغي اتخاذُ اللُّغة وسيلةً أُولى لفَهْم هذه الألفاظ الفَهْمَ اللائق بواضعها تعالى.

٥- أنَّ ثَمَّة دَلالةً فارقة بيْن الاسم الإلهي والصِّفة الإلهية؛ من حيثُ كان الاسم مُعيِّنًا للذات، وكانتِ الصفة أمرًا قائمًا بها، وثَمَّة دَلالة مشتركة بينهما؛ من حيثُ كان الاسم مشتقًّا من الصفة لفظًا ومعنًى، وعند لمْح الدَّلالة الفارقة يُعتبر التفريق، وعند لمْح الدلالة المشتركة لا يُعتبر؛ ولذلك عبَّر العلماء بالاسمِ عن الصفة في شروح الأسماء وغيرها.

٦- أنَّ ما يُوصَف به الله تعالى مما يَسْمح به الشَّرع ثلاثة: الأسماء والصفات والأخبار، والأسماء أخصُّ من الصفات، والصفاتُ أخصُّ من الأخبار، وهذه جميعًا مبنيَّة على كونها تدلُّ دلالاتٍ لائقةً به تعالى.

٧- أنَّ صفات الله تعالى توقيفية، فلا ينبغي لأحدٍ أن يصفَه بغير ما ورد في مصادرِ الشرع من كتاب وسُنة، وهذا أمرٌ مُراعًى وجوبًا؛ لأنَّ إطلاق لفظ لم يرد به الشرع قد يحتمل دلالةً لا تليق بالله تعالى، وأنَّ التوقيف في التفسير كما هو في الإطلاق.

٨- أنَّ التكليف الشرعي في الصفات الإلهية ورَدَ بحفظ الأسماء نوعَيْن مِن الحفظ: الاستظهار، ومنه العدُّ، والعمل، ومِن طرائقه التخلُّق بمعانيها، والدُّعاء بها، وكل ذلك مع عدم البحْث عن كيفية الصِّفة.

١٠- أنَّ الكمالَ الإلهي صفةٌ من الصفات جامعة، وثبوت الكمال الأعْلى لله تعالى، دلَّ عليه كلُّ طريق: السمع والعقل والفِطرة، وأنَّ الأسماء والصفات جاءتْ مجيءَ التفصيل لهذا الكمال، ومِن خصائصها الدالة على ذلك: الكثرة والثبات، وجريانها على مقتضى الحِكمة، وتضمُّن بعضِها لبعض، واقترانها وفاعليتها.

١١- أنَّ الله تعالى يختصُّ ببعضِ الأسماء والصفات دون خلْقه، كصِفة الألوهيَّة والربوبيَّة، واسم «الرحمن»، و«ملك الملوك»، وكذلك يختصُّ بإطلاق الأسماء مُعرَّفة بلام التعريف، فلا يجوز إطلاقُ اسمٍ كالقوي أو العزيز - مثلاً - على أحدٍ إلا على سبيلِ الوصف، لا التسمِّي.

١٢- أنَّ مِن الأسماء والصفات ما يُعتبَر إطلاقه على الله تعالى كمالاً، وإطلاقه على الخَلْق نقصًا، وهذا كصِفة التكبُّر، واسمه تعالى المتكبِّر، وأنَّ منها العكس؛ أي: هي في حقِّ الله تعالى نقصٌ يتنزه عنه، بينما هي في حقِّ الخلق كمال، كصِفة الطعام والشراب والعافية.

١٣- أنَّ ما يحتمل وجهَ كمال ووجهَ نقْص من الصفات العامَّة، يُفسَّر في حقِّ الله تعالى بالوجهِ الأكمل، كصفة الإرادة، فهي تُفسَّر بإرادة الخير التام؛ لأنَّ من الإرادة إرادةَ الشر، والله تعالى لا يُريد الشرَّ وإنْ كان يشاؤه فلحِكمة، وإرادته تعذيبَ أهل النار هي إرادةٌ للعدل، وإرادة العدل خير، ويُقاس على ذلك سائرُ ما شابهه.

١٤- أنَّ الصفة المشتركة مما يُفيد الكمالَ تكون دَلالتُها على الكمال في حقِّ الله غيرَ ذلك في حقِّ الناس، فكلُّ صفة كمال في المخلوق يدخُلها النقصُ بوجهٍ من الوجوه.

١٥- أنَّ ثبوتَ الكمال لله تعالى يقتضِي تنزيهَه عن مشابهة الخلْق، ويقتضي نفْيَ اتصافه بالنقْص المضادِّ له، كما أنَّ نفيَ النقص عنه يُثبِت له الكمال المضادَّ له، ويقتضي عدمَ الإلْحاد فيها.

١٦- أنَّ ثبوتَ الكمال الإلهي يقتضي التعظيمَ مع المحبَّة، وهذا هو

الفارِق بيْن المدح والحمد، فالحمدُ تُعتبَر المحبَّة شرطًا فيه.

١٧- أنَّ صفات الله تعالى متفاضلةٌ في الدَّلالة، فبعضها أعظمُ من بعض، وفي كلٍّ عظَمة.

١٨- أنَّ الصفاتِ الإلهية تقتضي آثارًا هي عليها دلائل، واللُّغة العربية دالَّة على هذا الاقتضاء؛ من حيثُ كانت الجملة الفعلية مبنيةً على إحْداث الفاعل أثرًا مفعولاً، وكانتِ الصفات الإلهية مصوغةً على اسمِ الفاعل أساسًا، أو على ما عمِل عملَه دَالاً دلالتَه، وزائدًا عليها، كصِيغ المبالغة، والصِّفة المشبَّهة.

١٩- أنَّ آثارَ الصفات الإلهية الفعلية ثابتةٌ في النصوص الشرعية مِن القرآن والحديث، وتأتي بالتصريح بلفْظ الأثَر، وتقدير لفْظه، وذِكْر الأثَر على أنه آية، ونِسْبة الأثرِ لله تعالى مِلكًا، ونسبته له اختصاصًا، ونسبته له فِعلاً، ونفْي نِسبة التأثير للخلْق وإثباته لله، وذكْر الأثر مجملاً ومفصَّلاً، وربطه بالصِّفة التي اقتضتْه.

٢٠- أنَّ الآثارَ ثابتةٌ لله تعالى بالعقل؛ إذ كلُّ موجود غيبي لا تُدرَك صفاته إلا بآثارها، وكذلك فإنَّ الله تعالى متَّصِف بصفات الكمال، وهو يحبُّ صفاته، ويحبُّ أن تُذكَر هذه الصفات، ويحب تَخَلُّقَ العباد بمعاني صفاته، ومِن ثَمَّ يحب أن تَظهر صفاته لعباده؛ حتى يتسنَّى لهم التخلُّق بمعانيها، فجعَل سبحانه الكونَ والإنسان آثارًا لها دلائل عليها.

٢١- أنَّ التخلُّقَ بالصفات الإلهية له حدود، فهو فيما لا يَنبغي الاتِّصافُ به من صِفات الله تعالى التي انفرد بها، يكونُ على نحوٍ ضدي، كإظهارِ العبد

الفقر؛ تخلقًا أمامَ اسمه تعالى الغني، وهو يقتضي التوكلَ على الله تعالى، واللجوءَ إليه، ودعاءَه في الحاجات والشدائد، أو على تأويل كالتخلُّق باسمه الجبَّار، أو في حال تغلب فيها المصلحةُ، كالتكبُّر في الحروب على الأعداء. وهو في الصِّفات المشترَكَة يكون بالتخلُّق بمعنًى من هذه الصفات، كتخلُّق العبد بالصبر أثرًا لاسمه الصبور، وبالرحمة أثرًا لاسمه الرحيم، وعلى ذلك ما كان مِن نحوه.

٢٢- أنَّه لا يتصوَّر صفة مِن غير أثرٍ يُظهرها، كما لا يُتصوَّر أثرٌ من غير صفة تقتضيه، وهذا الوجوبُ لا يعني المقارنة، وإنما هو يعني أنَّ الصفة لا بدَّ أن يكون لها أثرٌ يصدر على ما تقتضيه الإرادةُ والحِكمة من زمان ومكان، فالصِّفة قديمة، والأثَر حادِث، ولا بدَّ له أن يحدُث، وهذا معنَى وجوبِه.

فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، ط: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

٢) أساس التقديس، لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق: د: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ.

٣) الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت.

٥) الإنصاف، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٦) بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزي، مكتبة القاهرة، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٧) تاج العروس، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٨) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٢م.

٩) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم بن محمد البيجوري، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان.

١٠) التفسير الكبير، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١١) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، بيروت.

١٢) تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول والصحابة والتابعين، للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مكتبة دار المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

١٣) تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٥هـ.

١٤) تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تصحيح وتعليق: محمد بن عبد الرحمن قاسم، مؤسسة قرطبة.

١٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، للإمام الحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٦) جامع البيان في تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. بشار عواد وعصام الخرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٧) الجامع الصغير في فيض القدير، للحافظ جلال الدين السيوطي، دار الحديث، القاهرة.

١٨) الرسالة التدمرية مع شرحها، لابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة

العربية السعودية.

١٩) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار اللواء، الرياض.

٢٠) سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، العربي، بيروت.

٢١) سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٢) سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٣) سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: أحمد شاكر وإبراهيم عطوة، المكتبة الإسلامية، بيروت.

٢٤) السنة: لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم، تحقيق وتخريج محمد ناصر الدين الألباني و المكتبة الإسلامية، بيروت.

٢٥) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط: الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٢٦) شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، المطبعة الخيرية بمصر، ت بدون.

٢٧) شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٨) شرح العقيدة الواسطية، لابن تيمية، شرح: ابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

٢٩) شرح الفقه الأكبر، لملة علي القاريء، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٠) شرح حديث النزول، لابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، ط الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣١) شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني.

٣٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، للعلامة ابن القيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٣٣) الصحاح، للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

٣٤) صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٣٥) صحيح سنن ابن ماجه، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تأليف: محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٦) صحيح سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تأليف: محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٧) صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام يحيى بن شرف النووي، دار

الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٨) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة، لمحمد بن أمان الجامي، ط الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٩) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق: الدكتور علي الدخيل الله، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٠) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، لإسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤١٥هـ.

٤١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار السلفية بمصر.

٤٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد ابن علي الشوكاني، تعليق هشام البخاري وخضر عكاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٣) فقه التوحيد من شرح الطحاوية وفتح المجيد، لخالد عبد الرحمن العك، دار إحياء العلوم، بيروت، ط الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٦٦م.

٤٤) القواعد الطيبات في الأسماء والصفات، لابن القيم، لمحمد الأمين الشنقيطي ومحمد بن عثيمين، اعتنى به وعلق عليه: أبو محمد الأمين الشنقيطي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٥) كتاب النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، نشر الدار السلفية، طبعة

١٣٨٦هـ.

٤٦) كتاب التوحيد، لابن محمد بن يحيي بن مندة، تحقيق: د. علي الفقيهي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٤٧) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة ١٣٥١هـ.

٤٨) كبرى اليقينات الكونية، د. محمد سعيد البوطي، دار الفكر، ط السادسة ١٣٩٩هـ.

٤٩) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٥٠) لوامع الأنوار البهية، لمحمد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط الثانية، ١٤٠٢هـ.

٥١) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد بن تيمية، دار عالم الكتب بالرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٥٢) مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: محمد رشيد رضا، الناشر: لجنة التراث العربي.

٥٣) مجموعة المتون – أم البراهين في العقائد، لمحمد يوسف السنوسي، ط: الرابعة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م، شركة ومطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٥٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، دار الحديث، القاهرة.

٥٥) مدارج السالكين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد فخري الرفاعي، وعصام فارسي الحرستاني، دار الجيل. بيروت.

٥٦) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٧) مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٨) مشكل الحديث وبيانه، لمحمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، دار علم الكتب، بيروت.

٥٩) المعجم الكبير، لأحمد بن سليمان الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: بغداد.

٦٠) المغني في أبواب العدل والتوحيد، لعبد الجبار بن أحمد، دار الثقافة والإرشاد، ط الأولى، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٦١) الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٦٢) موطأ الإمام مالك بن أنس، تخريج محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٦٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.

٦٤) نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجمهي العنيد، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، قدم له فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الرحمن الراجحي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

فهرس الموضوعات